



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية

فرع : علوم مالية و محاسبية

التخصص: محاسبة و جباية معمقة

تحت عنوان :

آثر الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية

دراسة حالة لدى مؤسسة ENTP

نوقشت هذه المذكرة بتاريخ : 2023/06/20

من إعداد الطلبة :

➤ خنوفة علي أشرف

➤ خميس سيدعلي

لجنة المناقشة مكونة من السادة

مشرفا

الأستاذ/ كسكس مسعود

رئيسا

الأستاذ/ صديقي فؤاد

مناقشا

الأستاذ/ قرون محمد العربي

السنة الجامعية : 2023/2022



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية

فرع : علوم مالية و محاسبية

التخصص : محاسبة و جباية معمقة

تحت عنوان :

آثر الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية

دراسة حالة لدى مؤسسة ENTP

نوقشت هذه المذكرة بتاريخ : 2023/06/20

من إعداد الطلبة :

➤ خنوفة علي أشرف

➤ خميس سيدعلي

لجنة المناقشة مكونة من السادة

مشرفا

الأستاذ/ كسكس مسعود

رئيسا

الأستاذ/ صديقي فؤاد

مناقشا

الأستاذ/ قزون محمد العربي

السنة الجامعية : 2023/2022



إِهْدَاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



و قال الله تعالى:

{ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا *وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا * رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا } صدق الله العظيم

و الحمد والشكر لله عز وجل الذي يسر لنا الطريق وأنار لنا

السبيل لنصل إلى ما وصلنا إليه فله الحمد.

وشكر إلى أعز ما أملك والدي الذي حرص على تربية و تعليمي.

و شكرا إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها أُمي الغالي التي ربنتي و حنت علي بالدعاء.

وشكرا لكل من إخوتي الذين كانوا معي و يشجعونني في مسيرتي



خوفه علي أشرف



إهداء



الحمد لله وكفى ، و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى و على اله و صحبه و من وفى أما

بعد :

الحمد لله الذي وفقنا لثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد و
النجاح بفضلته تعالى مهداة الى الوالدين الكرمين و بالخصوص الى جدتي الغالية حفظها الله و
أدامها نورا لدربي .

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال ، الى رفاق المشوار الذين قاسموني لحظاته رعاهم الله
و وفقهم الى كل قسم المحاسبة و جباية معمقة دفعة 2023 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة .

خميس سيد علي



شُكْرُوتِكَ

من جعل الحمد آخر النعمة جعله الله فاتحة المزيد ، فلك الحمد ياربي حتى ترضى

و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى ...

تم بحمد الله و بعونه إعداد هذه المذكرة و عبر هذه الصفحة أتقدم بالشكر الجزيل و

التقدير العظيم و الإمتنان الكبير للأستاذ المشرف الدكتور **مسعود كسكس** على تشجيعه

لنا بغرض إعداد هذا البحث و إرشاداته التي قدمها لنا كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من

ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة من أساتذة و مؤطرين ، كما لانسا تقييم الشكر

و العرفان إلى عمال مؤسسة **ENTP** الذين قدموا لنا يد العون لإعداد هذه المذكرة.



وشكرا

الملخص

يهدف البحث إلى بيان دور و أثر الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية الجزائرية ، و ذلك من خلال أبرز التطورات و التحديثات التي جاء بها مصطلح الرقمنة و تأثيره على الممارسات الجبائية ، و بغية ذلك تم الاعتماد على دراسة حالة في المؤسسة الوطنية للابار ENTP و التعرف على البرنامج الرقمي المطبق في التسيير الجبائي الخاص بالمؤسسة " جبابتك " ، و لتحقيق بحث يلم بجميع النقاط الرئيسية للاشكالية المطروحة تم الاستعانة باداة المقابلة من خلال طرح الموضوع على إطارات مؤهلة داخل المؤسسة والاستفادة من خبرتهم الميدانية .

و قد توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن الرقمنة أصبح لها تأثير هام على الممارسات الجبائية و منه على التسيير الجبائي ، وأن لها عدة إيجابيات أبرزها الدقة والسرعة ، كما أنها تحتاج الى المزيد من التحكم و ادخال بعض الإصلاحات للوصول الى الاستغلال الأمثل لمزايا هذا النظام الرقمي الحديث.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة ، التسيير الجبائي ، ممارسات جبائية .

Résumé:

La recherche vise à expliquer le rôle et l'impact de la numérisation sur la gestion fiscale des sociétés pétrolières algériennes, en mettant en évidence les évolutions et les mises à jour qui ont accompagné le terme numérisation et son impact sur les pratiques fiscales. l'institution, « Jabaytech », et pour réaliser une recherche couvrant tous les points principaux de la problématique, l'outil d'entretien a été utilisé en présentant la problématique à des cadres qualifiés au sein de l'institution et en bénéficiant de leur expérience de terrain.

Cette étude a abouti à plusieurs résultats, dont le plus important est que la numérisation a eu un impact important sur les pratiques fiscales, y compris sur la gestion fiscale, et qu'elle présente plusieurs avantages, notamment la précision et la rapidité. quelques réformes pour parvenir à l'utilisation optimale des avantages de ce système Digital moderne.

Mots clés : Numérisation, Gestion Fiscale, Pratiques fiscales.

	الاهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول الأشكال
IV	قائمة الصور و الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة و التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الرقمنة , التسيير و الجباية البترولية
3	المطلب الأول : الرقمنة لدى المؤسسات البترولية
11	المطلب الثاني: التسيير الجبائي لدى المؤسسة البترولية.
13	المطلب الثالث: ماهية الجباية البترولية؟
17	المبحث الثاني : الممارسات الجبائية لدى المؤسسة البترولية.
17	المطلب الأول : الرقمنة لدى المؤسسات البترولية
19	المطلب الثاني : أنواع الضرائب و التصريجات الجبائية في المؤسسة البترولية.
34	المطلب الثالث: الانتقال من التصريجات الكلاسيكية إلى التصريجات الرقمية (الانتقال إلى الادارة الجبائية المعاصرة).
35	المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الموضوع.

35	المطلب الأول : الدراسات السابقة
42	المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسة الحالية والسابقة.
44	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية في المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP	
46	تمهيد
47	المبحث الأول : تقديم عام عن المؤسسة وكيفية العمل ببرنامج جبايتك.
47	المطلب الأول: نظرة عامة عن مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP
50	المطلب الثاني : كيفية العمل ببرنامج جبايتك Jibayatic .
54	المبحث الثاني : الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.
54	المطلب الأول : مجتمع و عينة الدراسة
55	المطلب الثاني : الأداة و الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.
57	المطلب الثالث : تحليل و مناقشة النتائج.
59	خلاصة الفصل
61	الخاتمة
65	المراجع
70	الملاحق
76	الفهرس

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
28	يمثل العناصر الخاضعة للضريبة على الأجر و غير الخاضعة للضريبة على الأجر	01
29	الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الأجر لسنة 2021	02
30	الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الأجر لسنة 2022	03
32	جدول مراحل حساب حساب الضريبة على الأجر	04
35	الانتقال من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية المعاصرة	05
55	يبين الأسئلة المطروحة و اجاباتها في المحور الأول	06
56	يبين الأسئلة المطروحة و اجاباتها في المحور الثاني	07

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
48	مخطط الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة ENTP	01

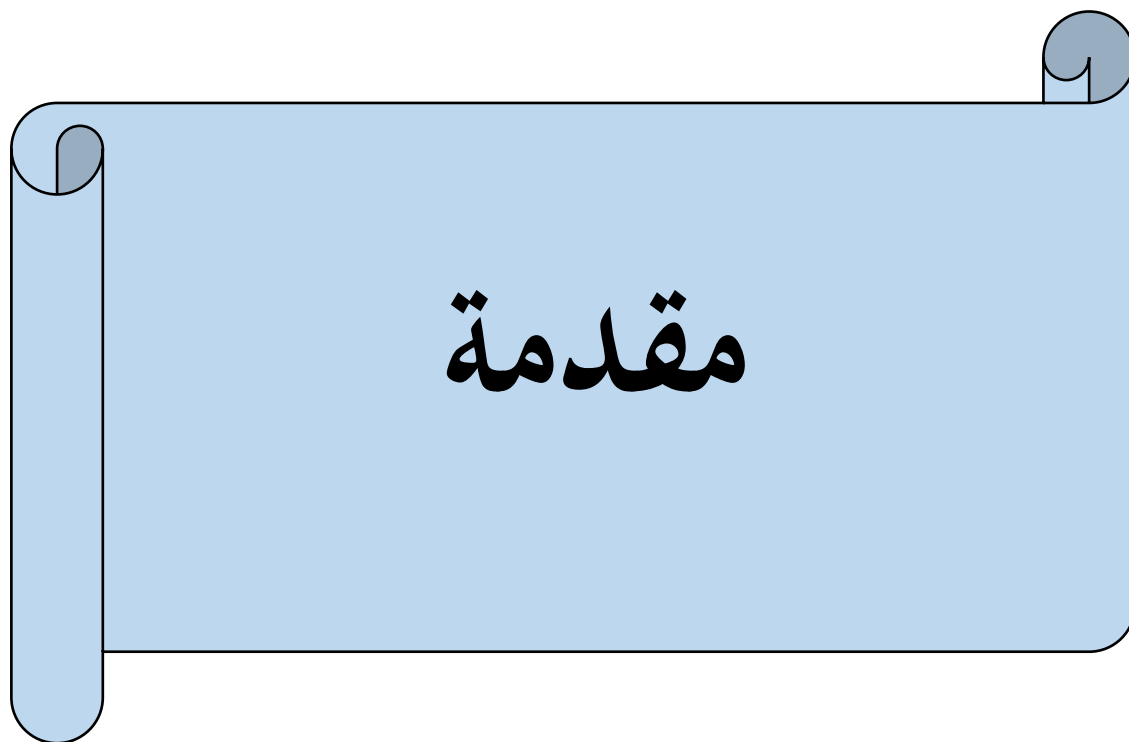
قائمة الصور و الملاحق

قائمة الصور

الصفحة	عنوان الصورة	الرقم
50	تمثل واجهة برنامج جبايتك Jibayatic	01
51	تمثل واجهة برنامج جبايتك Jibayatic بعد إدخال كلمة المرور .	02
52	تمثل برنامج جبايتك Jibayatic في أيقونة إختيار نوع الضريبة للتصريحات .	03
53	تمثل برنامج جبايتك Jibayatic في أيقونة التصريحات .	04
53	تمثل وصل الدفع .	05

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
73	استمارة الأسئلة	01
70	استمارة تصريح G50	02



مقدمة

مقدمة :

شهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة معلوماتية هائلة ، أدت الى فتح افاق واسعة لتطوير مختلف الإدارات العمومية و الخاصة و تجديد أساليبها و آلية العمل فيها من أجل انجاز مختلف الوظائف و الخدمات بصورة أكثر تطورا ، و من أبرز هذه التطورات الرقمنة التي أصبحت تلعب دورا هاما في جميع المجالات و بالخاص المجال الاقتصادي و الإداري .

أدت التطورات التي شهدتها الجزائر إبتداءا من مطلع التسعينات الى ضرورة تبني إصلاحات في معظم القطاعات الاقتصادية و باعتبار الإدارة الجبائية طرف معني و لما لها من دور كبير في جبائي مختلف الضرائب ، فقد باشرت في ورشة العصرية على نطاق واسع تهدف الى إعادة هيكلة مصالحها و التشريعات المنظمة لها و تبسيط إجراءاتها و تحسين أداءها و ذلك بالاعتماد على نظام معلوماتي جبائي ناجح ، و بصفة الجزائر بلدا يعتمد اقتصاده على أرباح الشركات البترولية بنسبة كبيرة كان على الدولة أن تبدأ بتطبيق الرقمنة أولا على الشركات البترولية الكبرى و من ثم الى باقي الشركات الاقتصادية الأخرى ، مما دفعنا للتطرق الى هذه الدراسة و المتمثلة في أثر الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية .

أ. طرح الإشكالية :

- ما مدى تأثير الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية ؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية :

1. ما هو واقع التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية ؟
2. ما مدى تطبيق المؤسسات البترولية للرقمنة في التسيير الجبائي ؟
3. الى أي مدى أثرت الرقمنة على تحسين جودة التسيير الجبائي ؟

ب. فرضيات الدراسة :

و في ضوء ما تم عرضه لإشكالية بحثنا يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

1. تحتاج المؤسسات إلى تطبيق الرقمنة في التسيير الجبائي .
2. تعتبر الرقمنة ضرورة لتحسين مستوى التسيير الجبائي .
3. تساهم الرقمنة في تحسين مستوى التسيير الجبائي .

ت. أسباب اختيار الموضوع :

راجع إلى عدة أسباب وإعتبارات منها :

أسباب شخصية :

- إرتباط الموضوع بالتخصص المدروس محاسبة و جباية معمقة .
- الرغبة الشخصية في إختيار الموضوع .

أسباب موضوعية :

- الدور الهام الذي تلعبه الرقمنة في تحسين جودة التسيير الجبائي
- كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية و المهنية حاليا ، و التي تستدعي المزيد من الدراسة و التحليل .

ث. أهداف الدراسة :

بالضافة إلى هدف الإجابات عن التساؤلات الواردة في الإشكالية و اختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة ، يمكن تحديد معالم و أهداف الدراسة بشيىء من التفصيل من خلال النقاط التالية :

- تحديد نظام المعلومات الحاسبي و الجبائي ، دوره في المؤسسة الاقتصادية .
- التعرف على مدى قيام المؤسسة بتطبيق الرقمنة في التسيير الجبائي .
- إبراز دور الرقمنة في تحسين التصريجات الجبائية .

ج. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

- تسليط الضوء على نظام المعلومات الجبائي في المؤسسة الاقتصادية .
- كون التسيير الجبائي أصبح يواكب كل التطورات الجبائية و تحسينها و الاستفادة منها .
- تساعد هذه الدراسة و تشجع الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقا للتوصل إلى نتائج أكثر دقة .

ح. حدود الدراسة :

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة ما بين شهر أفريل و شهر ماي 2023.
- الحدود المكانية: تمت الدراسة في الشركة الوطنية للآبار ENTP بحاسي مسعود ولاية ورقلة .

خ. الإطار المنهجي للدراسة و الأدوات المستخدمة :

لإعداد هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الأسس النظرية للنظام الرقمي و التصريحات الجبائية ، و كذلك قمنا بإجراء دراسة حالة بالشركة بالشركة الوطنية للآبار ENTP بحاسي مسعود ورقلة ، حيث اعتمدنا في الجزء النظري على مختلف المصادر من الكتب و البحوث و الرسائل العلمية و الدراسات السابقة ، و كذا الجريدة الرسمية ، أما في الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على الوثائق الإدارية و أداة المقابلة .

د. صعوبات الدراسة :

- عدم الحصول على جميع الوثائق الجبائية لاتصاف بعضها بالسرية و الكتمان .
- نقص اليد العاملة المكلفة بالتكوين لدى المؤسسة .
- تضارب في الأرقام والإحصائيات باختلاف مصادرها وصعوبة الحصول عليها وهذا راجع إلى مركزية القرار في الجزائر العاصمة.

ذ. هيكل الدراسة :

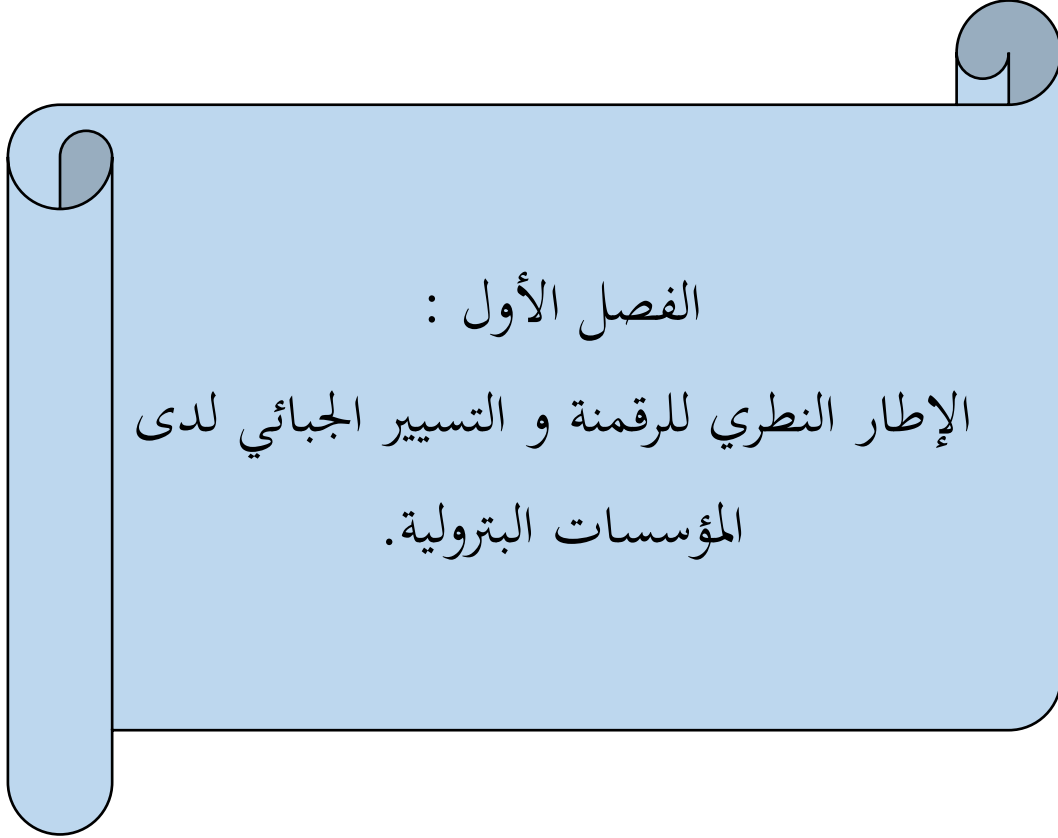
يتكون هيكل الدراسة من مقدمة، فصلين و خاتمة يمكن ابراز محتوهم فيما يلي :

مقدمة : تتضمن أهم عناصر المنهجية التي يفترض أن تكون في مقدمة البحث ، من إشكاليات ،فرضيات منهج و أهداف...الخ.

الفصل الأول : تضمن الإطار النظري للرقمنة و التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية بالإضافة الى الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع .

الفصل الثاني : فقد خصصناه لدراسة الحالة من أجل إعطاء صورة عن واقع النظام الرقمي الجبائي و التصريحات الجبائية في الشركة الوطنية للآبار بحاسي مسعود .

الخاتمة : تضمنت الخاتمة خلاصة البحث بالإضافة الى أهم نتائج الدراسة و التوصيات و الإقتراحات .



الفصل الأول :

الإطار النظري للرقمنة و التسيير الجبائي لدى

المؤسسات البترولية.

الرقمنة مصطلح أصبح يتكرر بشدة على كافة المستويات لدرجة أن البعض صار يردده دون أن يدرك معناه، ويقصد بالرقمنة استخدام الوسائل التقنية الحديثة من علوم الحاسب والتحليل الفني في ترتيب الكم الضخم من البيانات المرتبطة بكافة نواحي الحياة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية... الخ . وقد ظهر هذا النوع الحديث من العلوم نتيجة التقدم الهائل الذي إستطاع أن يصل بمخترعات الحاسب إلى تقنيات تقدم خدمات كبيرة للإنسان والتي تعتبر المعلومات واحدة منها ، و بدوره فان التسيير الجبائي قد أصبح خاضعا لهذا المصطلح و أصبحت جل المؤسسات الاقتصادية و من بينها الشركات البترولية تسعى الى تطبيق مبدأ الرقمنة و هنا سنحاول في هذا الفصل التطرق الى الاطار النظري للرقمنة و التسيير الجبائي .

و بغية الإلمام بهذا الموضوع فقد قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث بحيث :

المبحث الأول : الرقمنة و التسيير الجبائي في المؤسسات البترولية.

المبحث الثاني : الممارسات الجبائية لدى المؤسسات البترولية.

المبحث الثالث : دراسات سابقة حول الموضوع.

المبحث الأول : الرقمنة , التسيير و الجباية البترولية.

اعتبار أن الضرائب أحد أبرز أدوات السياسة الإقتصادية الكلية، فإن رقمنة النظام الضريبي تلعب دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام . وتعتبر الرقمنة الضريبية وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الإضافية وإستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب، ومن خلال رقمنة النظام الضريبي وتحديثه تسهل عملية الرقابة الجبائية بحيث يتيح هذا التحديث دقة عالية لمختلف المعلومات الجبائية المرقمنة مما يسهل عمل الإدارة والمدقمةا.

وتماشيا مع هذه التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والإتصال في العالم سعت الجزائر إلى عصرنة الإدارات العمومية ومن بينها الإدارة الضريبية، حيث استحدثت نظم معلوماتية جبائية تساهم في رقمنة النظام الجبائي الجزائري وذلك بتبني نظام "جبائتك" من أجل تسهيل عمليات التصريح والتحصيل الجبائي وتفعيل أداء الرقابة الجبائية.

المطلب الأول : الرقمنة لدى المؤسسات البترولية.

تعد الرقمنة من أبرز التوجهات الأساسية في العصر الحالي لما لها تأثير في البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، من أجل تحسين جودة الخدمات المختلفة ودعم وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي و التكنولوجي . وقد اكتسحت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات وباتت حلم العديد من الدول في إدخالها والعمل بها وذلك لامتيازها بالعديد من العوامل التي أعطتها حصة النجاح وخاصة نجاحها في تحسين النظام الضريبي، فرقمنة النظام الضريبي تساهم بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية بأقل جهد ووقت ممكن.

الفرع الأول : مفهوم و تعريفات خاصة بالرقمنة في التسيير الجبائي.

أولا : مفهوم الرقمنة.

1.1 الإطار النظري لرقمنة النظام الضريبي:

تعد الرقمنة من أبرز التوجهات الأساسية في العصر الحالي لما لها من تأثير في البيئة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية من أجل تحسين جودة الخدمات المختلفة و دعم و تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي و التكنولوجي .

و قد اكتسحت الرقمنة مكانتها في جميع القطاعات و باتت حلم العديد من الدول في إدخالها و العمل و ذلك لإمتيازها بالعديد من العوامل التي أعطتها حصة النجاح و خاصة نجاحها في تحسين النظام الضريبي ، فرقمنة النظام الضريبي تساهم بشكل أو بآخر في زيادة الفاعلية و الكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية بأقل جهد و وقت ممكن .

2.1 مفهوم الرقمنة :

تعدد المفاهيم المتعلقة بمصطلح الرقمنة و ذلك وفقا للسياق الذي تستخدم فيه:

فتعرف الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات و المعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي¹ كما نجد أن الرقمنة عبارة عن عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي و يتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات لمدة أطول ، و كذلك إيصالها إلى أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستخدمين في العالم² .

و تعد الرقمنة أو التحويل الرقمي Digitization هي عملية تحويل بيانات الى شكل رقمي و ذلك من أجل معالجتها بواسطة الحاسب الالكتروني ، و في سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة الى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور (سواء كانت فوتوغرافية أو خرائط) الى إشارات ثنائية signal binary باستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي scanning التي تسمح بعرض النتيجة على شاشة الحاسب³ .

و من جهة أخرى تعتبر الرقمنة عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي الى نموذج اخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات و الخدمات ، و كذا طرق التسيير و التسويق مع توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء استراتيجية رقمية و التي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تقييم للامكانيات الرقمية و دراسة لمتطلبات الاستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إرادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي⁴ .

¹ بوزيدة حميد حميدوش علي، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية المجلة العالمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08 العدد 01، ديسمبر، 2020، ص 44.

² ربيع نصيرة. حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 06 العدد 02 ، ديسمبر 2021، ص 1034.

³ عمر حوتيه رحاب فايز احمد سيد، المكتبات الجامعية الرقمية كأمودج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية، مجلة ببلوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 05، 2020، ص 17.

⁴ رديف مصطفى بن سعيد لخضر، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 ، 2022. ص 335.

كما سبق يمكن استخلاص أن الرقمنة هي عملية تحويل بيانات الى شكل رقمي تتم معالجتها بواسطة الحاسوب المرتبط بالماصح الذي يحفظ المعلومات سواء كانت صورة أو صوت أو نص مكتوب .

و تساهم عملية الرقمنة في تحقيق الخصائص التالية¹ :

- **الحفظ** : تعد الوسائط الرقمية أقل عرضة للتلف و الضرر مقارنة بالوسائط الورقية المعرضة للكثير من المخاطر.
- **التخزين** : فعلمية التحويل الرقمي تمنح مساحة أكبر للتخزين حيث يمكن للقرص المضغوط تخزين الاف الصفحات.
- **الاقتسام (المشاركة)** : حيث أتاحت الرقمنة للعديد من الأشخاص عرض نفس المستندات في الوقت نفسه و ذلك عبر شبكة الانترنت .
- **سرعة الاسترجاع و سهولة الاستخدام** : تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث أنه عندما تحول المواد المكتبية و الوثائقية الى شكل رقمي يمكن للمرء استرجاعها في ثوان بدل عدة دقائق أو ساعات .
- **سهولة التوصيل** : حيث يتم توصيل المعلومات للمستفيد دون تدخل بشري و الربح المادي من خلال بيع منتج رقمي أو إتاحتها على شبكة بهدف تغطية التكاليف لضمان استقرار العمليات.

ثانيا : متطلبات الرقمنة

تتطلب عملية الرقمنة تضافر جهود أطراف كثيرة تأتي في المقام الأول توفر البنية الأساسية للرقمنة ، و في المقام الثاني العامل البشري المؤهل و هو مجموع القائمين و العاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و في مختلف الميادين و القطاعات ذات الصلة بالرقمنة و كذلك العامل المالي بالإضافة الى توفر الأجهزة الخاصة لانجاز هذه العملية كما لا ننسى الاطار القانوني و عليه يتطلب انجاز هذه العملية تحقيق مجموعة من الشروط يمكن ايجازها فيما يلي² :

● المتطلبات القانونية :

تشمل مجمل التشريعات و القوانين التي يجب إقرارها لايجاد البيئة اللازمة للعمل.

¹ والدين بطاط، الرقمنة وإسهاماتها في تحديث الإدارة الرياضية مجلة علوم الأداء الرياضي ، المجلد 03، العدد 01 ، سبتمبر، 2021، ص126-127.

² بوزيدة حميد حميدوش علي، مرجع سبق ذكره، ص47.

● المتطلبات التنظيمية و الإدارية :

تشمل مجمل التعديلات التي يجب اجراءها على البنى التنظيمية و الإجراءات و الهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها و زيادة مرونتها و رفع فعاليتها.

● المتطلبات التقنية :

و يمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية :

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الإتصالات و الأنترنت متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الإتصالات و الأنترنت .
- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية ، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة و قادرة على تجميع البيانات من مصادرها و جودتها.
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة و فعالية .

ثالثا : علاقة الرقمنة بدافع الضرائب

و تهدف إلى تسهيل العلاقات بين الإدارة و مستخدميها ، و يعد إلغاء الطابع المادي للإجراءات الضريبية أحد هذه الإجراءات للتبسيط لدى المديرية العامة للضرائب و تتجلى هذه العلاقة في تبسيط الإجراءات أي تسهيل لغة الإدارة من ناحية ، و من ناحية أخرى تستخدم القرارات الضريبية أحيانا مصطلحات فنية غير واضحة لدافع الضرائب و لتبسيط اللغة في النماذج الإدارية انتقلت المديرية العامة للضرائب إلى اختيار النماذج من أجل إعادة كتابة المحتوى بشكل أكثر وضوحا من قبل لجنة مخصصة لهذه المهمة ، بالإضافة إلى وجود معجم مالي على البوابة تم نشره على الصفحة الرئيسية لبوابة المديرية العامة للضرائب من أجل تسهيل الوصول لهذه الوثائق .

الفرع الثاني : البرامج الرقمية المستخدمة في الجباية الجزائرية.

لقد أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي شهدتها العالم على كافة نواحي الحياة وأسفرت على تحقيق العديد من المكاسب على صعيد الإنتاجية و التنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات ، كما انعكست كذلك على أداء آليات العمل و أداء السياسات الإقتصادية الكلية و من بينها السياسة المالية، وامتدادا لهذه التحولات اتجهت

العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها، واستطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يحقق أهداف السياسات المالية. ومن أجل إدراج الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية بدأت المديرية العامة للضرائب إلى وضع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة تساهم في ذلك نذكرها منها:

أولا : النظام المعلوماتي الجبائي SAP .

1 تعريف النظام المعلوماتي SAP:

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث ، لذا تمت الإستعانة بمكتب استشارة أجنبي لاطلاق مشروع جديد من خلال اعداد دفتر شروط يستجيب للإحتياجات الخاصة و المتطلبات التقنية المرتبطة من جهة و بالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب من جهة أخرى و في الأخير تم توظيف متعامل اسباني (أندرا سيماس) قصد اقتناء و وضع نظام معلوماتي يتكون من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير و تنتهي في مرحلة الصيانة و الضمان .¹

2 تنظيم مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

تم تنظيمه في عدة ورشات تتمثل فيما يلي :

ورشة الاندماج الوظيفي و تشكل من سبعة مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط :

- المجموعة الأولى : استقبال المكلف بالضريبة.
- المجموعة الثانية : تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة .
- المجموعة الثالثة : الوعاء و التصفية .
- المجموعة الرابعة : التحصيل و قبض الضريبة .
- المجموعة الخامسة : الرقابة الجبائية .
- المجموعة السادسة : المنازعات
- المجموعة السابعة : الإشراف .

¹ المديرية العامة للضرائب، نظام المعلومات الجبائي، الموقع: <https://www.mfdgi.gov.dz> تاريخ الاسترداد 2024/03/24.

3 أهداف مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

توجد أهداف عديدة نذكر أهمها :

- تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة و الأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء .
- اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها و تحصيل مختلف أنواع الضرائب و الرسوم .
- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها و المتعلقة بالرقابة الجبائية و الإجتهداد في معالجة القضايا النزاعية و تقديم الجداول الإحصائية الموجزة و هذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير و النجاعة بصفة عاجلة و آلية .
- إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الإتصال و خاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة .

4 النتائج المنتظرة من النظام المعلوماتي SAP:

و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة و تأسيس الوعاء و التحصيل و كذا تسيير الملف الجبائي.
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة .
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح و مع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة.
- تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه و متابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب و تبعاً لكل قطاع نشاطي.
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية و التحليل و إتخاذ القرار.
- التحكّم الأفضل في الموارد الجبائية.
- محاربة الاقتصاد الموازي و غير القانوني .
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة الى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولود المراقبة .

ثانيا: نظام المعلومات الجبائي جبايتك Jibayatic :

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب " جبايتك " خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية و قد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية و ترقية الخدمات عن بعد و تحسين ظروف المؤسسات التابعى لمركز الضرائب و سيتم تعميمه تدريجيا ليشمل مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب الأخرى و كذا مديرية كبريات المؤسسات.

1. تعريف نظام المعلومات جبايتك " جبايتك " :

حسب بلاغ وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الإلكتروني "تنتهي وزارة المالية إلى إعلم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري إنجازه (JIBAYA'TIC) جبايتك."

و أصل مصطلح مصطلح (JIBAYA'TIC) هو لفظ كلمة (جباية) باللغة العربية و (TIC) الموافقة لتكنولوجيات الإعلام و الإتصال و بالجمع بين الاسمين المختصرين يبقى المستعمل المحرك الرئيسي باعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة ، و بالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي و يستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له . و يركز هذا النظام على لا مادية كل العمليات الجبائية و الآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات ، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها و بلوغ أهدافها ، و تطوير فرص جديدة في جمع المعلومات الجبائية و تسهيل تداولها ، و بذلك يعد نظام المعلومات جبايتك من أهم تكنولوجيا الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائي¹.

2. مزايا النظام المعلوماتي جبايتك :

تتمثل في عدة نقاط فيما يخص الإدارة و فيما يخص المكلفين بالضريبة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. فيما يخص الإدارة :

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من إستقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء و التحصيل و تسيير الملف الجبائي ؛
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح و مع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة ؛

¹ المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره.

- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية ؛
 - التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة و يعني عمليات الخزينة و توزيع الرسم على النشاط المهني و الحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح و التعريف بالمكلفين بالضريبة ؛
 - رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض ؛
 - الحصول على جداول في الوقت المناسب و التي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح و متابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب و قطاع النشاط؛
 - تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشراعية و التحليلية و إتخاذ القرارات؛
 - تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات .
- ب. فيما يخص المكلفين بالضريبة:
- إجراء العمليات من المقرمعد المديرية العامة للضرائب و تجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية ؛
 - الولوج الى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع ؛
 - تزويد المكلف بالضريبة ؛
 - الولوج إلى إستمارته التصريحية المودعة و الإطلاع عليها ؛
 - الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه و رسومه ؛
 - الغطلاع على دينه الجبائي الكلي ؛
 - طلب الشهادات الجبائية؛
 - تقديم طعون (طعون ولائية ، تخفيض مشروط و غيرها) ؛
 - طلب امتيازات جبائية.

المطلب الثاني: التسيير الجبائي لدى المؤسسة البترولية.

الضريبة مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية ، وتحدد دون اعتبار لتغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي وضعها السلطات العامة فوجب على المكلف أن يسيرها خدمة لأهدافه ، و منها ظهر التسيير الجبائي الذي يعد سلوكا حديثا في المؤسسات وهو مرتبط كثيرا بالتسيير المالي.

الفرع الأول : تعريف التسيير الجبائي¹.

التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي و يعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار ، ويهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية ، وتجنب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء أحسن الطرق و الاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي، وبالتالي فهو وسيلة لترشيد القرار و عرف كذلك "التسيير الجبائي هو آلية لتقليلًا لتكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي ، في حدود مبدأي عدم التعسف في استعمال الحق و التصرف غير العادي في التسيير، وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- التسيير الجبائي ممارسة قانونية مادامت المؤسسة تراعي النصوص التشريعية الجبائية ، وتؤدي الالتزامات التي تفرضها عليها هذه الأخيرة؛
- التسيير الجبائي هو وسيلة لترشيد القرار؛ التأكيد على وجود خيارات جبائية أمام المؤسسة ، إذ أن تعدد البدائل عنصر أساسي في اتخاذ القرار و عليه فان انعدام الخيارات الجبائية يؤدي عدم إمكانية الحديث عن التسيير الجبائي؛
- الضريبة و المعطيات الجبائية بشكل عام يمكن أن تستخدم لخدمة أهداف المؤسسة.

¹ أ.بوعلام وهي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد/04، العدد(02) ، ديسمبر 2019، ص197-215

الفرع الثاني : أهداف التسيير الجبائي.

يهدف التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية¹ :

- ✓ الأمن الجبائي : يمكن للمؤسسة ان تحقق الأمن الجبالي إذا كانت في وضعية قانونية سليمة اتجاه إدارة الضرائب بحيث إذا وقعت المؤسسة في عملية رقابة من طرف الادارة الجبائية لا يؤدي هذا لتعرض المؤسسة العقوبات وغرامات ولكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أمنها الجمالي عليها أن تقوم بتطوير مهمة ودور المراجعة الجبائية الداخلية التي تمثل التغذية العكسية في هذا النظام الجبائي للمؤسسة فمن المعروف لكي ينجح أي نظام عليه أن يقول أهمية هذه النقطة.
- ✓ التحكم في العبء الجبائي : يعرف العبء الجبائي على أنه تلك الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع وعلى أسعار عوامل الإنتاج حيث تساهم الأعباء الجبائي في الرفع من تكاليف الإنتاج باعتبارها جزءا من التكلفة لأي منتج هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها ويتحلى ذلك من خلال:

- العمل على تخفيض العبء الضريبي ؛

- تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من قرارات مالية تعزز وضعية الخزينة.

- ✓ ضمان الفعالية الجبائية : يمكن أن تتحقق بصورة مباشرة أو غير مباشرة فالمباشرة من خلال استغلال المؤسسة المختلف الحوافز الجبائية المتاحة لها، في الوضع القانوني الذي هي فيه أما الغير مباشرة فهي تتحقق من خلال تلك الخيارات القانونية المختلفة التي يمكن للمؤسسة اعتمادها.

- ✓ خدمة استراتيجية المؤسسة : يرتبط نجاح الإستراتيجية عند تطبيقها بمدى توافر السياسات لكافة أوجه النشاط كالإنتاج التسويق التمويل الأفراد البحوث والتطور وغيرها من وظائف المؤسسة والتي تساعد على وضع الخيار الاستراتيجي موضع التطبيق العنصر الهام في وضع مختلف هذه السياسات هو مدى فعالية الإدارة في ترجمة إستراتيجية المنظمة إلى السياسات متكاملة فيما بينها وقابلة للتنفيذ، كما أن هذه السياسات يجب أن تحدد كيفية تنفيذ الإستراتيجية بكفاءة وفي الوقت المناسب.²

¹ محمد عادل عياض، محمولة تحليل التسيير و أثره على المؤسسات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، ص3-5.

² راضية بن بزة، أثر الإستراتيجية الجبائية على المؤسسة- قطاع الخدمات، مكرة ماستر في العلوم الحاسبية، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرياح ورقلة 2010/2011، ص100.

الفرع الثالث: مراحل التسيير الجبائي.

يمر التسيير الجبائي بالمراحل التالية¹ :

✓ تشخيص المشكلة وتحديد الهدف : هذه الخطوة الأولى في اتخاذ القرار وهي ليست من اهتمامات التسيير الجبائي إذ

لم يكن المشكل المطروح ذا طبيعة جبائية، إذ يتمثل الدور المسير الجبائي في التركيز على دراسة الجانب الجبائي للبدائل

المتاحة، فقد يكون المشكل أمام المسير هو طريقة التمويل لاستثمار معين فحيارات التمويل أمامه عديدة : افتراض تمويل

ذاتي، رفع رأس المال... إلخ.

✓ جمع المعلومات : هذه المرحلة مهمة للغاية وتهدف إلى جمع كل المعلومات التي قد تكون لها آثار جبائية مباشرة وغير

مباشرة على موضوع اتخاذ القرار، تكمن أهمية هذه المرحلة في أنها هي التي ستؤدي إلى اكتشاف الخيارات الجبائية المتاحة

(قوانين مختلف الضرائب والرسوم القانون التجاري، قانون الجمارك، قوانين المالية، الاتفاقيات الدولية النصوص ذات

الآثار الجبائية).

✓ تحديد الخيارات الممكنة : من خلال المعلومات المجمعة في المرحلة السابقة، يقوم المسير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية

الممكنة من خلال قيامه بعملية بحث صعبة وهامة في آن واحد.

البدائل قد تنتج من:

- خيارات المتضمنة في الأنظمة التفضيلية والتحفيزية؛

- الخيارات الجبائية المباشرة

- الخيارات القانونية المتاحة والتي لها آثار جبائية مختلفة.

المطلب الثالث: ماهية الجباية البترولية؟

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة و التي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية باعتبار قطاع المحروقات هو القطاع

المهيمن في الاقتصاد الجزائري ففي البداية كانت الجباية البترولية تخضع للقوانين الفرنسية كالقانون المنجمي (بعد الاستقلال) ثم

أصبحت بعد تأميم المحروقات سنة 1971 تخضع لقوانين جزائرية إنطلاقا من قانون 14/86 إلى غاية قانون المحروقات رقم

07/05 سنة 2005 (قانون الإصلاحات الجديد) و بالتالي أصبحت هناك جباية بترولية جزائرية لها مكوناتها و التي تخضع

للظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر و العالم.

¹ مُجَدَّ عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص6.

الفرع الأول: مفهوم و خصائص الجباية البترولية.

تساهم الجباية البترولية بنسبة ايرادات كبيرة للدولة (أكثر من 50%) و هذا راجع لهيمنة قطاع المحروقات على القطاع الوطني الجزائري ، و الذي يعتبر من أهم القطاعات و بالتالي مردودية عالية للجباية البترولية.

أولاً: مفهوم الجباية البترولية¹:

1. الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لإستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة في العملية الانتاجية.

2. هي مختلف الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي التصفية و التحصيل التي تتعلق بالنشاط البترولي.

3. هي مجموعة الضرائب والرسوم المقررة من طرف القانون 86/14 الحامل على النظام الجبائي للنشاطات البترولية هاته الضرائب المستحقة والضريبة المباشرة البترولية هي اقتطاع يفرض على المؤسسات أو الشركات التي تنشط في المجال البترولي ومن خلال التعاريف السابقة تستنتج أن:

الجباية البترولية هي نوع من أنواع الضرائب التي تفرضها الدولة على النشاطات الاقتصادية والتي تخص النشاطات البترولية وتحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني أي تحتل ما يفوق 60% الإيرادات الجبائية.

وحسب المادة 83 من قانون الجباية البترولية رقم 07/05 المؤرخ في 19 ربيع الأول الموافق ل 28 أفريل سنة 2005

المتعلق بالمحروقات يتمثل النظام الجبائي على النشاطات البحث و/ أو الاستغلال المحروقات الذي تحدده أحكام هذا القانون فيما يلي:

- رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا لخزينة العامة؛
- ضريبة تكميلية على الناتج تدفع شهريا للخزينة العمومية ؛
- ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ما عدا أملاك الإستغلال ، كما هو مبين بالجباية العامة؛
- المحمول بما وذلك زيادة على الحقوق والرسوم المنصوص عليها في المواد، 52، 31، 67، 53 من القانون.²

¹ سمير بن عمور، إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية العامة للدولة، مذكرة ماجستير، قسم علومالتسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2006، ص60.

² القانون 07/05، المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل28 أفريل 2005، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 50 لسنة 2005 يتعلق بالمحروقات، ص24.

ثانيا: خصائص الجباية البترولية:

باختيار قطاع المحروقات أهم قطاع اقتصادي، نظرا لما يتميز به من رأس مال ضخمة فإن المشروع الجزائري استوجب إتباع

سياسة جبائية خاصة اتجاه الموارد الباطنية و باعتبار هذه الموارد تتمثل في البترول والغاز أي تغيير في أسعار الجباية.

لبترولية يؤثر سلبا على:

- قطاع المحروقات باعتبار قطاع إستراتيجي؛
- الدولة باعتبارها تعتمد على هذا القطاع في تمويل باقي القطاعات ومن أهم ما يميز الجباية البترولية.

عند باقي القطاعات مايلي:

- تسيير ومراقبة النشاطات النفطية والغازية؛
- تحصيل أكبر من خلال استغلال أحسن الثروات الباطنية؛
- فتح مجال الاستثمار والتعاون والشراكة في إطار منظم؛

*هي موارد مالية متاحة تعتمد عليها الدولة في جنب الأموال التي تحتاجها في تغطية نفقاتها المبرمجة .

- أن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف في الاستغلال في المجال النفطي؛

*أن الجباية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن والممارسة الضريبية الصناعية على إستهلاك الطاقة .

- أن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل ترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض في حين أن

أساس فرض الضرائب هو المساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل ومن خصوصيات النظام الجبائي المحروقات أنه

يخضع لتشريع مستقل وذلك لأنه :

*تأطير رأس مال ضخمة وثروة نادرة بحكم إصدار قوانين مضبوطة ومسبقه بدراسة معمقة .

* تخضع كل المحروقات دون إستثناء إلى القوانين الجبائية أثناء مختلف مراحل التصنيع.

الفرع الثاني: الفصل بين الحماية البترولية و الحماية العادية¹.

وذلك في إطار السعي إلى إحلال الحماية البترولية بالحماية العادية بالنظر إلى عدم استقرار الأولى وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة خاصة بعد الهزة التي عرفتتها السوق النفطية سنة 1986 ومن أهم أهداف الإصلاح الضريبي تقليص تعبئة الميزانية العامة للمعطيات النفطية.

إلا أن الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لم يرجع الحماية البترولية لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص:

- ان مراجعة الحماية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي؛
- ان الحماية البترولية تخضع لقواعد وأعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك لهذا الشأن والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على إستهلاك الطاقة؛
- إن أساس فرض الضريبة البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة الاستغلال الأرض التي هي ملكا عاما في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو المساهمة في في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر؛
- ومن هذا فإن إصلاح الحماية البترولية في الجزائر ارتبط بإصلاح القوانين المتعلقة بالإكتشافات الاستغلال، النقل عن طريق القنوات التي تعود آخرها إلى قانون 14/86 المعدل والمتمم القانون 21/91².

وأما الرغبة في الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليص وجود الدولة في القطاعات الإقتصادية فإن القانون يتضمن جانب قصور تتطلب المراجعة منها:

- أن مشاركة الأطراف الأجنبية لا يمكن أن تكون إلا عن طريق التعاون مع سوناطراك في صيغة المساهمة أو تقاسم الإنتاج أو شركة مختلطة؛
- عدل نص المادة 22 من القانون 86/14 بنص المادة 7 و 8 في قانون 91/21 كما يلي : غير أنه لا يستفيد الشريك الأجنبي بحسب التكاليف التي بحسب التكاليف التي تحملتها المؤسسة الوطنية وذلك لتقليص المصاريف الخاصة بنشاط البحث وقد قام هذا القانون بتوسيع النسب الخاصة بعقود الشراكة والمتمثلة في 49، 51 التي أصبحت قاعدة في التشريع الجزائري³.

¹ قدي عبد الحميد، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في اللغة الثالثة محاضرة بنون "النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية" جامعة البلدية، 2002.

² بصلي صلاح الدين، ذواي نجم الدين، الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر، ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة تبسه، 2016، ص14.

³ المادة 08،09، الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1991، القانون 91/21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 .

المبحث الثاني : الممارسات الجبائية لدى المؤسسة البترولية.

تمثل الجباية المحلية المحرك القاعدي للتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، كما تعنى بالهيئة اللامركزية في الدولة الجزائرية ألا وهي الجماعات المحلية بشقيها البلدية والولاية، اللتان تعتبران كخلية أساسية في المجتمع لاقتربهما من المواطن، فالجباية المحلية لا تعتبر نظام قائم بحد ذاته وإنما هي جملة من الأحكام وأصناف من الضرائب تختلف باختلاف الجهة المستفيدة ، والممولة بالإضافة إلى اختلاف الوعاء الضريب .

المطلب الأول : أنظمة الاخضاع الجبائية.

تبنى الجزائر للنظام المحاسبي المالي يعتمد بالدرجة الأولى على تزويده بصورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، لكنه أحدث نوعا ما اختلافا بين مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي وقواعد النظام الجبائي الحالي، و لهذا قامت الدولة الجزائرية ببذل العديد من الجهود لإزالة مختلف العقبات المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي وضرورة تكييفه مع محتوى قواعد النظام الجبائي. و سنتطرق إلى معرفة أنواع أنظمة الاخضاع الجبائي في الجزائر.

الفرع الأول : الأنظمة الجبائية في التشريع الجزائري.

قام المشرع الجزائري بوضع عدة أنظمة جبائية لإخضاع المكلف للضرائب و الرسوم المختلفة ، و يتوقف اختيار النظام على المكلف من قبل الإدارة الجبائية على عدة شروط و هي:

- رقم الأعمال السنوي؛
- بيعة النشاط ؛
- الشكل القانوني للمكلف .

ويقصد بالنظام الجبائي طريقة تحديد أوعية المكلف الخاضعة للضرائب و الرسوم المختلفة، وكذا طريقة و أجال التصريح و التسديد (شهري-فصلي-سنوي) و التزامات المكلف الخاضع لنظام معين و تتمثل في في ماييلي : نظام الضريبة الجزافية الوحيدة و النظام الحقيقي.

الفرع الثاني : أنواع أنظمة الإخضاع في النظام الجبائي الجزائري.

حيث عادة ما تعتمد الإدارة الجبائية الجزائرية مبدئياً لتقدير المادة الخاضعة للضريبة للمكلفين بالضريبة على نظامين

للإخضاع الجبائي وذلك حسب مستوى المادة الخاضعة للضريبة المحققة من طرف المكلفي بالضريبة، وذلك كما يلي¹:

أولاً: نظام الضريبة الجرافية الوحيدة:

هو نظام تم إستحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2007، حيث يخضع له صغار المكلفين بالضريبة سواء الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بما فيهم أصحاب المهن الحرة الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 15.000.000 دج ، حيث يتميز هذا النظام بوجود ضريبة واحدة تسمى الضريبة الجرافية الوحيدة جاء ليحل محل النظام الجزائري المعمول به من قبل ضف إلى ذلك أن المكلفين بالضريبة التابعين له النشاطات التجارية الصغيرة غير ملزمين بمسك محاسبة منتظمة وإنما سجل للمبيعات والمشتريات يكون مؤشر عليه من طرف إدارة الضرائب، كما أنهم غير ملزمين بإيداع تصريحات جبائية شهرية نموذج (G50) ما عدا بالنسبة للتصريح بالوجود عند بداية ممارسة النشاط وكذا التصريحات السنوية برقم الأعمال التي يودع لدى مصلحة الوعاء التابع لها مكان ممارسة النشاط. تجدر الإشارة إلى أن للمكلفين التابعين لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة بإمكانهم طلب من الإدارة الجبائية الخضوع للنظام الحقيقي في حالة مسكهم المحاسبة منتظمة بدون إمكانية الرجوع مرة أخرى لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة.²

ثانياً: النظام الحقيقي:

يخضع لهذا النظام كبار المكلفين بالضريبة النشاط الانتاجي، البيع بالجملة نشاط التصدير والاستيراد، الأشغال العمومية، البنوك والتأمينات... من الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مبلغ 15.000.000 دج ، حيث يركز هذا النظام على مبدأ التصريح الجبائي من خلال قيام المكلفين بالضريبة بإيداع تصريحات جبائية بالمادة الخاضعة للضريبة لدى إدارة الضرائب في أجال معينة، مع إحتفاظ هذه الأخيرة بحقها في الرقابة فيما بعد من أجل التأكد من صحة تلك التصريحات المكتبة من طرف هؤلاء المكلفين وتعديله إذا بني على غش أو خطأ هذا النظام بأنه مخصص لكبار المكلفين بالضريبة الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي سقف ثلاثين مليون دج، كما أن المكلفين بالضريبة التابعين له ملزمون بمسك محاسبة منتظمة طبقاً لأحكام النظام المحاسبي المالي، وهم بذلك مطالبون بمسك ثلاثة دفاتر محاسبية على الأقل دفتر لليومية، ودفتر الأستاذ وكذا

¹ الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالي، 2018، ص8 ص10.

² المواد 7 و8 و18 من قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

دفتر الجرد، بالإضافة إلى الوثائق الثبوتية الأخرى (فواتير الشراء والبيع وغيرها)، ضف إلى ذلك أن المكلفين بالضريبة التابعين له يخضعون للرقابة الدورية لإدارة الضرائب من أجل التأكد من صحة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرفهم علاوة على تعرضهم لعقوبات جبائية وجزائية في حالة عدم مصداقيتها.

الفرع الثالث: الضرائب و الرسوم في أنظمة الإخضاع.¹

الضرائب هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالتعليم وغيرها أو كدعم سلع وقطاعات معينة، أو الصرف على البنية التحتية؛ كبناء الطرقات والسدود، أو التأمين على البطالة. في الأنظمة الديمقراطية تحدد قيمة الضريبة بقوانين يصادق عليها من ممثلي الشعب. عادة ما تعهد وظيفة جمع الضرائب وتوزيعها على القطاعات المختلفة إلى وزارة المالية بعد تحديد الميزانيات.

الرسم هو مبلغ من المال يدفعه المكلف نتيجة خدمة قدّمها له الدولة ، و قيمة الرسم تكون أدنى بكثير من قيمة الخدمة.

المطلب الثاني : أنواع الضرائب و التصريحات الجبائية في المؤسسة البترولية.

الفرع الأول: الضريبة على أرباح الشركات IBS²

1- مفهومها

الضريبة على أرباح الشركات هي ضريبة سنوية مباشرة، نسبية وتصريحية، تفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويون المشار إليهم في المادة 136 من "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة." تم تأسيس هذه الضريبة بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991 م.

2- مجال تطبيقها

أولاً: الشركات الخاضعة وجوبا للضريبة على أرباح الشركات:

أ- شركات الأموال وهي:

- شركات الأسهم SPA ؛
- شركات المسؤولية المحدودة SARL ؛

¹ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، 2023 ، ص 11

² المادة 38 ، رقم 90-36 مؤرخ في 14 جامدى الثانية عام 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر سنة 1990 ، قانون المالية لسنة 1991 ، ص 9

- مؤسسات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة EURL ؛

شركات التوصية بالأسهم.

ب- المؤسسات والهياكل العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

ج- الشركات المدنية المكونة على شكل شركة أسهم.

ثانيا: الشركات الخاضعة اختياريًا للضريبة على أرباح الشركات:

بعض أنواع الشركات تخضع في الأصل لـ (تفرض على الشركاء)، إلا أن المشرع سمح لها أن تختار الخضوع وذلك بتقديم طلب إلى

مفتشية الضرائب مع التصريح السنوي. إن هذا الاختيار نهائي لا رجعة فيه طوال حياة الشركة.

تتمثل هذه الشركات في:

شركات التضامن SNC ؛

- شركات التوصية البسيطة؛

- جمعيات المساهمة؛

- الشركات المدنية التي لا تكون على شكل شركات أسهم.

3- وعاء وكيفية تحديده

يتمثل وعاء IBS في الربح الصافي للشركة، وهو الفرق بين النواتج والأعباء. يتم تحديد الربح الخاضع للضريبة (النتيجة الجبائية)

عن طريق إجراء تعديلات على النتيجة المحاسبية، وذلك بإجراء التخفيضات الممنوحة قانونًا، وبإضافة المصاريف التي ترفض إدارة

الضرائب اعتبارها أعباء على المؤسسة. أي:

النتيجة الجبائية (الربح الخاضع للضريبة) = النتيجة المحاسبية + التصحيحات - التخفيضات

حتى يمكن خصم الأعباء المختلفة من إيرادات الشركة يجب أن تتوفر فيها شروط وهي:

- أن تكون هذه الأعباء مرتبطة أساسًا بنشاط المؤسسة؛

- أن تكون مبررة ومرتبطة بنفس السنة؛

- أن يكون خصمها مسموحًا به قانونًا.

تتمثل أهم أعباء المؤسسة في: مشتريات البضاعة والمواد الأولية، مصاريف المستخدمين، الأعباء الاجتماعية، الأتعاب، الضرائب والرسوم المهنية، الإيجارات، الصيانة، التأمين، الأعباء المالية، النقل، الإشهار والدعاية، الاهتلاكات...

4- معدلاتها

19 % بالنسبة للأنشطة الإنتاجية، مؤسسات البناء والأشغال العمومية، وكذا الأنشطة السياحية؛

25 % بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمية.

5- دفع الضريبة على أرباح الشركات

تدفع إلى قابض الضرائب الذي يوجد في إقليم اختصاصه المقر الاجتماعي للشركة أو المؤسسة الرئيسية (في حالة وجود فروع).

تدفع بصفة تلقائية، أي أن المكلف (الشركة) تقوم بنفسها بحساب مبلغ وتسديدها دون إشعار مسبق من إدارة الضرائب.

يتم تسديد وفق "نظام التسبيقات على الحساب" وذلك على ثلاث (03) تسبيقات متبوعة بقسط التسوية الذي يعبر عن

الرصيد الباقي من الضريبة الواجبة الدفع.

تدفع هذه الأقساط في السنة المعنية وفق الرزنامة التالية:

التنسيق الأول: من 02/15 إلى 03/15 ن.

التنسيق الثاني: من 05/15 إلى 06/15 ن.

التنسيق الثالث: من 10/15 إلى 11/15 ن.

يقدر مبلغ كل تنسيق بـ 30 % من مبلغ الضريبة المستحقة للدورة الأخيرة.

في حالة عدم دفع التنسيق في الأجل القانوني، تفرض على المكلف غرامة نسبتها 10 % من مبلغ التنسيق.

يسدد القسط الرابع (قسط التسوية) قبل تاريخ 01/04/15 ن+1.

الفرع الثاني: الرسم على النشاط المهني TAP

أولاً: الرسم على النشاط المهني

يعتبر الرسم على النشاط المهني (TAP) ضريبة من الضرائب المباشرة التي أُستحدثت بموجب قانون المالية لسنة 1996 وذلك

بعملية إدماج كل من الرسم على النشاط الصناعي و التجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC) وهو

يُحصَل على عكس الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الاجمالي (الذيان يحصلان لفائدة ميزانية الدولة) لفائدة ميزانية الجماعات المحلية¹.

أ. مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني

1- العمليات الخاضعة للرسم على النشاط المهني

يخضع للرسم على النشاط المهني الأشخاص المعنويون أو الطبيعيون التابعون للنظام الحقيقي الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية. ومن بين الأنشطة المهنية الخاضعة للرسم على النشاط المهني نذكر:²

- التجارة بالجملة؛
- النشاطات الانتاجية؛
- الأشغال العمومية والري؛
- البنوك و التأمينات؛
- المساحات الكبرى؛
- محطات الخدمات؛
- الصيدليات ومحابر التحليل؛
- الفنادق السياحية؛
- العيادات الطبية الخاصة؛
- المهن الحرة (الأطباء، المحامون، المحضرون القضائيون، المهندسون،...)
- نقل المسافرين والبضائع (الجوي، البحري، البري، بالسكك الحديدية...)³.

¹ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، مرجع سبق ذكره، ص 83-84

² قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، مرجع سبق ذكره، ص 84

³ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، مرجع سبق ذكره، ص 85

● ملاحظة :

بصفة عامة نجد نفس النشاطات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة تخضع للرسم على النشاط المهني ماعدا بعض الاختلافات الطفيفة مثل التسليمات للذات التي تخضع للرسم على القيمة المضافة ولا تخضع للرسم على النشاط المهني

2- العمليات المعفاة من الرسم على النشاط المهني

لقد نص القانون الضريبي على عدم خضوع بعض الأنشطة للرسم على النشاط المهني من أجل تحقيق غايات معينة

منها:

- الأنشطة الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة (النشاطات التجارية الصغيرة)؛
- الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات والصيد البحري؛
- مبلغ عمليات البيع الخاصة بالمواد ذات الاستهلاك الواسع (السميد، الحليب، الخبز، ... الخ)؛
- مبلغ عمليات البيع المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير؛
- العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس المجمع (Groupe de sociétés) ؛
- المبلغ المتحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات و الأسفار؛
- العمليات المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المستفيدين من الامتيازات الجبائية في إطار (CNAC ، ANSEJ ، ANDI ،...) لمدة محدودة.

ب. الوعاء الضريبي للرسم على النشاط المهني

1- القاعدة الضريبية : Base Imposable

إن القاعدة الضريبية للرسم على النشاط المهني تتشكل من المبلغ الإجمالي للإيرادات المهنية أو رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة المحقق خلال السنة، والمعبر عنه محاسبيا عادة في الحساب 70 المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة، الخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة .

● ملاحظة:

يشترك الرسم على النشاط المهني مع الرسم على القيمة المضافة في الوعاء الضريبي (رقم الأعمال المحقق) رغم وجود بعض الاختلافات الطفيفة التي تتمثل في بعض العناصر التي تخضع للرسم على القيمة المضافة ولا تخضع للرسم على النشاط المهني وعلى رأسها الرسوم المفروضة عند الشراء.

2- التخفيضات الضريبية : (Les Abatements Fiscales)

إن القاعدة الضريبية للرسم على النشاط المهني تخضع لتخفيضات خاصة بنسبة 25%، 30%، 50% و 75% المنصوص عليها في القانون لصالح بعض العمليات وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة :

- تخفيضات بنسبة 25% تمنح لنشاطات البناء و الأشغال العمومية والري؛
- تخفيضات بنسبة 30% تمنح لعمليات البيع بالجملة وكذا عمليات البيع بالتجزئة لمواد يتضمن سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق غير المباشرة؛
- تخفيضات بنسبة 50% تطبق على عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية وكذا عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير مباشرة؛
- تخفيضات بنسبة 75% تمنح لمحطات الخدمات فيما يخص عمليات البيع بالتجزئة للوقود .
- ملاحظة :

عمليات البيع بالجملة لا تستفيد من التخفيض بنسبة 30% إلا بالنسبة لرقم الأعمال غير محقق نقدا، أي أن الاستفادة من التخفيض مشروطة بطريقة الدفع غير النقدية (كأن يتم الدفع عن طريق الصك البنكي أو البريدي، التحويل البنكي، الورقة التجارية، بطاقة الدفع، الخ.

ج. حساب الرسم على النشاط المهني:

يتم حساب الرسم على النشاط المهني (TAP) وذلك بتطبيق المعدلات التالية على المداخل المهنية أو رقم الأعمال الخاضع بعد منح التخفيضات في الوعاء المنصوص عليها قانونا:

- معدل 01% بالنسبة لنشاط الانتاج بدون الاستفادة من التخفيضات؛
- معدل 02% بالنسبة لباقي الأنشطة (التجارة و الخدمات) ؛

- معدل 03% بالنسبة لنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

حدد معدل الرسم على النشاط المهني وفق قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ب 1.5%، غير أنه يرفع معدل الرسم على

النشاط المهني إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب

يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي:

حصة البلدية : 66% حصة الولاية 29% حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 5%

الرسم على النشاط المهني = رقم الأعمال الخاضع x المعدل الضريبي

1- دفع الرسم على النشاط المهني:

يتم دفع الرسم على النشاط المهني من طرف الأشخاص الخاضعين له لدى قباضة الضرائب الموجودة في محيطها البلدية التي

تم فيها ممارسة النشاط أو تنفيذ الأشغال وذلك باستعمال التصريح الشهري نموذج (G50) خلال العشرين يوم الأول من الشهر

الذي يلي الشهر الذي تحقق خلاله رقم الأعمال أو المداخل المهنية، غير أنه إستثناءً بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعة لمديرية

كبريات المؤسسات فنه يتم دفع الرسم على النشاط المهني على مستوى قباضة الضرائب التابعة لهذه المديرية مهما كان مكان

ممارسة النشاط وهذا من 01 أوت 2008 .

كما رخص القانون الجبائي للمكلفين بالضريبة و بناء على طلبهم بأن يؤديوا الرسم على النشاط المهني وفقا لنظام

التسيقات على الحساب أخذا بعين الاعتبار رقم الأعمال المحقق خلال السنوات السابقة مع إجراء التسوية اللازمة فيما بعد بين

التسيقات المدفوعة و مبلغ الرسم المستحق دون سابق إنذار، بحيث يكون كل مدفوع من المدفوعات الشهرية مساويا الجزء من

اثنى عشر من مبلغ (TAP) المتعلق بالنشاط الخاضع للضريبة في السنة المالية الأخيرة التي انقضى فيها إيداع التصريح السنوي

(30 أفريل).

2- التصريح بالرسم على النشاط المهني:

يتم التصريح بالرسم على النشاط المهني باستعمال تصريحات شهرية متمثلة في نموذج (G50)، وكذا تصريحات سنوية متمثلة في

نموذج (G04) بالنسبة للشخص المعنوي ونموذج (G11) بالنسبة للشخص الطبيعي، دون أن ننسى تصريح سنوي بالعملاء

(نموذج G03) بالنسبة لتجار الجملة.

الفرع الثالث: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

لقد تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة¹...".

وحسب المادة الثانية من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأصناف التالية:

- الأرباح المهنية
- الأجور والرواتب والمعاشات والريوع العمرية
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة
- المداخيل العقارية
- المداخيل الفلاحية
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن العقارات والأوراق المالية².

الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل الإجمالي: يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم الجبائي في الجزائر، وكذا الأشخاص الذين يقع موطن تكليفهم الجبائي خارج الجزائر بالنسبة لمداخيلهم الجزائرية المصدر. ويعتبر موطن التكليف موجود في الجزائر بالنسبة إلى:

- الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفقتهم مالكين أو مستأجرين له أو منتفعين به لمدة لا تقل عن سنة.
- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية
- الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر سواءا أكانوا أجراء أم لا

ويعتبر كذلك موطن تكليفهم يوجد في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم

¹ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، مرجع سبق ذكره، ص37.

² بن اعمارة منصور، أعمال موجهة في تقنيات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2009، ص106

- يخضع كذلك لضريبة الدخل سواءا أكان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية جبائية تم عقدها مع بلدان أخرى .

1. الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي:

يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي :

- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- السفراء و الأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليين من جنسية أجنبية عندما تمتح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين.

2. الضريبة على الأجور و الرواتب: IRG/S

تخضع الأجور و الرواتب و معاشات التقاعد وكذا التعويضات و العلاوات المرتبطة بها إلى الضريبة على الدخل الإجمالي

صنف الأجور و الرواتب IRG/S ، وذلك عن طريق الاقتطاع من المصدر¹.

مجال تطبيق الضريبة على الأجور:

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور و الرواتب الأجراء الذين يتلقون أجور و رواتب لقاء قوة عملهم العضلية و الفكرية بالإضافة إلى المتقاعدين أو وي الحقوق الذين يقبضون معاشات تقاعد وريوع عمرية.

العناصر الخاضعة للضريبة على الأجور والعناصر الغير خاضعة²:

¹ بوزيدة محيد، التقنيات الجبائية، الطبعة الثانية، ديوان الملتبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ص11.

² خالصي رضا، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2014

جدول رقم 01: يمثل العناصر الخاضعة للضريبة على الأجور و غير الخاضعة للضريبة على الأجور

العناصر الخاضعة للضريبة على الأجور	العناصر غير الخاضعة للضريبة على الأجور
<p>تعتبر كمداخل خاضعة للضريبة على الأجور والرواتب العناصر التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● الأجر القاعدي - تعويض الخبرة المهنية - ● تعويض الساعات الإضافية - تعويض عمل ● المنصب - تعويض الضرر(الخطر) - علاوة ● المردودية الفردية والجماعية - تعويض السلة (القفة) والنقل. ● - تعويض استعمال السيارة الخاصة - ● تعويض المسؤولية - مكافأة الميزانية - مكافأة الجرد - مكافأة الصندوق 	<p>هناك عناصر يتم إضافتها للأجر لكنها غير خاضعة للإقتطاع الضريبي على الأجور والتي يتعين خصمها عند حساب الضريبة أهمها:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تعويض المنطقة الجغرافية ● تعويض مصاريف المهمة والتنقل ● المنح ذات الطابع العائلي ● منحة كيش العيد ● تعويض التسريح ● - تعويض الوفاة

3. المداخل المعفاة من الضريبة على الأجور:

كما تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأجور و الرواتب المداخل التالية :

- الأجور و المكافآت المدفوعة في إطار البرامج الرامية إلى تشغيل الشباب؛
- التعويضات و المنح و الربوع العمرية المقدمة لضحايا حوادث العمل أو لذوي حقوقهم؛
- منح البطالة المدفوعة من قبل الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية؛
- معاشات المجاهدين و الأراامل و الأصول من جراء وقائع حرب التحرير الوطنية؛
- المبالغ المدفوعة كتعويضات عن الضرر بمقتضى حكم قضائي؛
- معاشات الإطعام المدفوع بصفة إلزامية على إثر حكم قضائي للزوجة المطلقة و أطفالها؛
- المنح الدراسية و تعويضات التربص المدفوعة إلى الطلبة بمناسبة إجراء تربصات علمية؛

- السفراء و القناصل و الأعوان الدبلوماسيون من جنسية أجنبية بشرط المعاملة بالمثل؛
- الأشخاص من جنسية أجنبية الذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل منصوص عليها في اتفاق دولي.

4. حساب الضريبة على الأجر.

يتم حساب الضريبة على الأجر انطلاقا من المبلغ الكلي للمداخيل الخاضعة بعد تخفيض الاشتراكات العمالية في

التأمينات الاجتماعية وكذا المبالغ المقطعة من طرف المستخدم لتشكيل معاشات ومنح التقاعد، وذلك كما يلي:

أ. حساب الضريبة بالنسبة للأجر المدفوعة شهريا:

يتم حساب الضريبة على الأجر (IRG/S) بالنسبة للأجر المدفوعة شهريا عن طريق تطبيق الجدول التصاعدي الشهري

(Barème progressif) على الأجر الخاضع للضريبة كما يلي:¹

الجدول رقم 02:الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الأجر لسنة 2021

مبلغ التراكم	مبلغ الحقوق	المعدل الضريبي	شرائح الدخل
0	0	% 0	أقل من 10.000 دج
4.000	4.000	% 20	من 10.000 إلى 30.000 دج
31.000	27.000	%30	من 30.000 إلى 120.000 دج
/	/	%35	أكثر من 120.000 دج

المصدر: المادة 1044 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2021 .

¹المادة 1044 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2021.

أصبح الجدول السابق في ظل قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022 كما يلي:

الجدول رقم 03:الجدول التصاعدي الشهري للضريبة على الأجر لسنة 2022¹

الشرائح	%	الضريبة
أقل من 20000	0%	
20001 إلى 40000	23%	4600
40001 إلى 80000	27%	10800
80001 إلى 160000	30%	24000
160001 إلى 320000	33%	52800
أكثر من 320000	35%	

حيث يتعين من أجل حساب الضريبة على الأجر بتطبيق البرام الشهري بإتباع المراحل الآتية:

- تحديد الأجر الخاضع للضريبة باستبعاد العناصر غير الخاضعة للضريبة على الأجر؛
- تخفيض الاقتطاعات العمالية في التأمينات الاجتماعية من الأجر الخاضع للضريبة؛
- تحديد شريحة الدخل المناسبة التي ينتمي إليها الأجر الخاضع للضريبة؛
- تخفيض الحد الأدنى للشريحة المناسبة من الأجر الخاضع للضريبة؛
- ضرب الحاصل المحصل عليه في الخطوة السابقة في المعدل المقابل للشريحة المناسبة؛
- اضافة مبلغ التراكم السابق للشريحة المناسبة إلى الحاصل المحصل عليه سابقا.

¹ قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، مرجع سبق ذكره، ص 37.

من جهة أخرى و من أجل حساب الضريبة على الأجور يتعين مراعاة الضوابط الآتية:

- تستفيد المداخيل التي لا تتعدى 30000 دج من إعفاء كامل من الضريبة على الأجور؛
- منح تخفيض ضريبي أول من مبلغ الضريبة على الأجور في حدود 40 % على أن يكون مبلغ التخفيض محصورا بين 1000 و 1500 دج؛
- تستفيد المداخيل التي تفوق 30000 دج و تقل عن 35000 دج من تخفيض اضافي، حيث يتم تحديد الضريبة على الأجور بالنسبة لهذه الفئة من المداخيل وفق الصيغة التالية: في سنة 2021.

$$\text{الضريبة على الأجور} = \text{الضريبة على الأجور (وفقا للتخفيض الأول)} \times (3/8) - (3/20000)$$

في سنة 2022 تغيرت المعادلة فأصبحت:

$$\text{الضريبة على الأجور} = \text{الضريبة على الأجور (وفقا للتخفيض الأول)} \times (51/137) - (8/27925)$$

- تستفيد المداخيل التي تفوق 30000 دج وتقل عن 42500 دج التي يتقاضاها العمال المعوقون (حركيا، عقليا، بصريا، الصم والبكم) و كذا العمال المتقاعدون التابعون للنظام العام من تخفيض إضافي، حيث يتم تحديد الضريبة على الأجور بالنسبة لهذه الفئة من الدخل وفق الصيغة التالية: في سنة 2021.

$$\text{الضريبة على الأجور} = \text{الضريبة على الأجور (وفقا للتخفيض الأول)} \times (3/5) - (3/12500)$$

بالنسبة لسنة 2022 أصبحت المعادلة:

$$\text{الضريبة على الأجور} = \text{الضريبة على الأجور (وفقا للتخفيض الأول)} \times (61/93) - (41/81213)$$

- يستفيد العمال الأجراء المقيمين بشكل دائم في الولايات: إيليزي تندوف، أدرار، تمنراست، وكذا المقاطعات الإدارية تيممون وبرج باجي مختار وعين صالح وعين قزام وجانت من تخفيض بمعدل 50% بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي.

من أجل حساب الضريبة على الأجور و من أجل التبسيط نمر بالمراحل التالية:¹

الجدول رقم 04: جدول مراحل حساب حساب الضريبة على الأجور

N°	طريقة الحساب
01	تحديد أجر المنصب :salaire de poste = الأجر القاعدي + ت الخبرة المهنية + ت منصب العمل + تعويض الخطر + الساعات الاضافية
02	حساب اقتطاع الضمان الاجتماعي Retenue SS: اقتطاع الضمان الاجتماعي = أجر المنصب x 09 %
03	تحديد الأجر الخاضع :Salaire Imposable = أجر المنصب + التعويضات الخاضعة (تعويض السلة + تعويض النقل) - اقتطاعات الضمان الاجتماعي
04	تطبيق الجدول التصاعدي الشهري على الأجر الخاضع للضريبة
05	منح التخفيض الضريبي الأول بقيمة 1500 دج
06	حساب الضريبة على الأجور بعد التخفيض الثاني إذا توفرت الشروط السابقة الذكر

¹بن اعمارة منصور، مرجع سبق ذكره، ص 108

الفرع الرابع: الرسم على القيمة المضافة TVA

يعرف الرسم على القيمة المضافة بأنه ضريبة غير مباشرة بنسب متفاوتة و مختلفة على إنتاج سلع و مواد و تقديم خدمات منبثقة عن نشاط صناعي أو تجاري ، و تقع هذه الضريبة على القيمة النقدية التي يضيفها تدخل المكلف بها الى الإنتاج.

1. خصائص الرسم على القيمة المضافة

يتميز الرسم على القيمة المضافة بالخصائص التالية :

- هو ضريبة تفرض على مختلف أنواع نفقات الاستهلاك ؛
- هو ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك عن طريق سعر شراء السلع أو الاستفادة من الخدمات؛
- يعتبر ضريبة شاملة و عامة تفرض على جميع أنواع السلع المستوردة و المحلية و تمس مختلف المراحل التي تمر بها السلعة منذ إنتاجها الى غاية وصولها الى المستهلك ؛
- ضريبة بسيطة نظرا لقلّة عدد المعادلات المستعملة (9 % ، 19%).

ضريبة تتميز بالحيادية و الشفافية و التحفيز على الاستثمار ، و في ما يخص الحيادية يتعلق الأمر بالإبتعاد عن الضرائب القديمة ذات الطابع التراكمي التي تنقل كاهل المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية خاصة تلك الطويلة منها . و عليه فإن المنتج رغم بيعه على مراحل متتالية فإنه يخضع مرة واحدة للرسم و يتم بالتحديد القيمة المضافة . أما الشفافية فإنها تعني أن الخاضعين للرسم على القيمة المضافة محفزا على الاستثمار إذ أن العمل بهذا الرسم يسمح بتجنب فرض جباية على المؤسسات عند اقتنائها لسلع استثمارية و يتم اقتطاع الرسم المدفوع عند التصريح بالعمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة .¹

2. طريقة حساب الرسم: (TVA)

يحدد الرسم على ما يشمله رقم الأعمال الخاضع للضريبة أي ثمن البضائع أو الأشغال و الأعمال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف و الحقوق و الرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاتها، و عليه فإن الرسم يتكون :

- بالنسبة لعمليات البيع من مبلغ المبيعات ، و بالنسبة لعمليات تبادل البضائع أو المواد الخاضعة للضريبة من قيمة المواد أو البضائع. و يدخل في مبلغ البيع و التبادل حقوق الاستهلاك المفروضة على البضاعة؛

¹ المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، موقع : <https://www.mfdgi.gov.dz/> ، 2023/03/24.

- فيما يخص صفقات الأشغال العقارية المبرمة مع شركة أجنبية يتكون المبلغ الخاضع للرسم من النبالغ المدفوعة بالعملة الأجنبية و المحولة الى الدينار بقيمة الصرف السارية عند تاريخ التوقيع على الصفقة ؛
- عند الإستيرادية يتكون المبلغ الخاضع للضريبة من القيمة لدى الجمارك بما فيها الحقوق و الرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة و هند التصدير يتكون المبلغ الخاضع للضريبة من قيمة البضائع عند التصدير بما في ذلك الحقوق و الرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة.

يحسب الرسم وفقا للعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{مبلغ TVA} = \text{المبلغ خارج الرسم} \times \text{معدل الرسم}$$

3. نظام التصريح الضريبي TVA

تلتزم المؤسسة بإيداع التصريح الشهري ل TVA برقم أعمالها والرسم الواجب دفعة وذلك في حدود 20 يوما من الشهر للتصريح بالرسم الذي خضعت له خلال الشهر الماضي ويتم وضع المبلغ في المكان المخصص له في G50 مرفوق بشيك بنكي بنفس المبلغ وتقوم بالتسوية لهذا الرسم في نهاية كل سنة .

المطلب الثابت: الانتقال من التصريحات الكلاسيكية إلى التصريحات الرقمية (الانتقال إلى الادارة الجبائية المعاصرة).

1. الإدارة الجبائية المعاصرة:

إن عصرنة الإدارة الجبائية تتمثل في إعادة هيكلة الإدارة الضريبية وفق نمط عمودي حسب أصناف المكلفين، فتم من خلال إعادة الهيكلة هته إنشاء مديريةية المؤسسات الكبرى ومراكز الضرائب والمراكز الجوارية.

لإدارة الجبائية هي حريصة على التكيف مع عالم يتطور باستمرار من أجل تحسين علاقتها مع دافعي الضرائب.¹

إستراتيجية التحديث الجديدة تركز على دافعي الضرائب ومدى استخدامهم للتكنولوجيا، وتهدف هته الإستراتيجية إلى إنشاء السياسة الاستباقية والتشاركية وإعادة تحديد الأساليب و الإجراءات بأشكال أكثر تبسيط وتوحيد.

ومن بين الأهداف المتوخاة من هته الإستراتيجية ما يلي:

¹ المديرية العامة للضرائب الرسالة رقم 75، ص1.

- تقديم المديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها؛
- ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة؛
- تقديم تطبيقات بسيطة وسهلة تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبين؛
- ضمان جودة المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين؛
- إعداد تدابير تهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين، وكل حسب مسؤولياته؛
- تبسيط الإجراءات، لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة؛
- البحث على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.

وبهذا يمكن توضيح أهم الأمور التي يمكن أن تتغير بتغير وعصرنة الإدارة الجبائية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: الانتقال من الإدارة الجبائية التقليدية إلى الإدارة الجبائية المعاصرة.¹

من الإدارة الجبائية التقليدية	إلى الإدارة الجبائية المعاصرة
- استخدام الملفات الورقية.	- استخدام ملفات حاسوبية .
- هرمية السلطة.	- قوة الشبكية.
- القوة المسيطرة من خلال إخفاء المعلومات.	- التمكين من خلال تقاسم المعلومات.
- التوجه بالنفقات .	- التوجه بالإنجاز .
- بطء في الوصول.	- سرعة الوصول.
- تأخر الاستجابة.	- سرعة الاستجابة .
- إدخال البيانات يدويا.	- إدخال البيانات إلكترونيا.
- خوف من المجهول.	- المعرفة بتكنولوجيا المعلومات.
- وقت أكبر لعمل روتيني متكرر.	- وقت أكبر لعمل ابتكاري.
- التوجه نحو الفحص و التفتيش.	- التوجه نحو الانجاز.

¹ بوعلام وهي ، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف،العدد12، 2012، ص153.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الموضوع.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى دراسات سابقة ف و التي كانت في جود الباحث و التي تناولت مواضيع و دراسات تبين أثر الرقمنة على التسيير الجبائي سواء بشكل كلي أو جزئي.

1. دراسة قوادري مُجَّد ، بعنوان رقمنة النظام الضريبي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر ، (مجلة المنتدى

للدراستات و الأبحاث الاقتصادية):¹

هدفت هذه الدراسة الى :

تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي و دوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية ، بحيث تطرق الباحث الى مفهوم الرقمنة و مدى استخدامه في النظام الجبائي الجزائري ، كما تطرق الى الرقابة الجبائية و دور الرقمنة في الحد من ظاهري التهرب و الغش الضريبين، بحيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

و توصلت الدراسة الى ما يلي :

- بداية التوجه الى الرقمنة الضريبية في الجزائر من خلال اطلاق نظام معلوماتي " جبايتك " و هو نظام معلوماتي الكتروني مستحدث تم تبنيه بداية من سنة 2017 أصبح قيد التطبيق على مستوى مديرية كبريات المؤسسات و بعض المديريات كمرحلة أولى قبل التعميم الشامل ؛
- كما توصل الباحث الى أن عملية تبني نظام "جبايتك" كانت مرتكزة على عمليات التصريحات الجبائية و عمليات التحصيل الجبائي فقط دون التطرق الى محور الرقابة الجبائية ، و هذا ما أدى الى عدم تفعيل أداة الرقابة الجبائية .

¹ قوادري مُجَّد ، رقمنة النظام الضريبي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراستات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 06/العدد 02، 2022، ص235-284.

2. دراسة بلقيدوم صباح ، بعنوان أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي

للمؤسسات الاقتصادية¹ :

حيث كانت إشكالية هذه الدراسة : ما هو أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية ؟ و كانت تهدف هذه الدراسة الى تقديم اطار نظري علمي منظم من خلال دراسة أهمية التسيير الاستراتيجي للمؤسسات و أهمية استعمال تكنولوجيا نظم المعلومات و الاتصالات و أبرز أهمية الأدوار الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق الميزة التنافسية و التطوير التنظيمي و تحقيق الجودة الشاملة و هندسة التحالفات الاستراتيجية ، و من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة نذكر :

- ممارسة المؤسسات الاقتصادية أسلوب التسيير الاستراتيجي بشكل جدي أصبح ضرورة ملحة و حتمية؛
- أحدثت التطورات التكنولوجية طفرة اتصالات و معلومات في كل المجالات فقد عملت على تحويل الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة ؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية يؤدي الى تفعيل الإدارة الاستراتيجية في رسم الاستراتيجيات .

3. دراسة حاجي عبد الحفيظ و بن منصور حسين بعنوان أثر التكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الممارسات

المحاسبية و الجبائية في المؤسسات البترولية:²

هدفت هذه الدراسة الى:

عرض الاطار النظري لأثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الممارسات المحاسبية و الجبائية بحيث تطرقت الدراسة الى مجموعة من المفاهيم المختلفة حسب اراء المفكرين و الكتاب بحيث تمثلت أبرز النتائج في :

- وجود تأثير بارز على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الممارسات المحاسبية و الجبائية ؛
- ضرورة الاهتمام بالافصاح و القياس عند تقديم المعلومات عبر وسائل التكنولوجيا و المعلومات الحديثة نظرا لأهمية المحتوى العلمي لها؛

- القيام بتوصيات أهمها قيام المؤسسة بإعادة النظر في المبالغ التي تم انفاقها على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

¹ بلقيدوم صباح، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غي علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، سنة 2013/2012.

² حاجي عبد الحفيظ و بن منصور حسين ، أثر التكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الممارسات المحاسبية و الجبائية في المؤسسات البترولية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة ، 2022/201.

4. دراسة بوعلام وهلي و عثمان محادي بعنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي لدى

المؤسسات الاقتصادية: ¹

بحيث هدفت الدراسة الى:

بيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية ، حيث أجرى الباحثان دراسة على عينة مكونة من عدة مؤسسات اقتصادية معتمدين في عملية جمع البيانات على استمارة احتوت على فقرات متعلقة بمؤشرات قياس المتغيرات الخاصة بنموذج البحث المقترح ليتم بعد ذلك استعمال مجموعة من أدوات الإحصاء المتمثلة في برنامج spss نسخة 22.

وقد توصل الى مجموعة من النتائج من أهمها:

- وجود علاقة إيجابية و ذات دلالة إحصائية لتأثير تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي بالمؤسسة ، ليختم البحث بمجموعة من النتائج و الاقتراحات

5. دراسة فاطمة الزهراء بقلوش و زبير حساني: ²

كان الهدف من الدراسة بيان أثر نظم المعلومات على التسيير الجبائي بمديرية الضرائب لولاية أدرار، حيث أجرى الباحثان دراسة على عينة من موظفي مديرية الضرائب معتمدين في عملية جمع البيانات على استمارة احتوت على فقرات متعلقة بمؤشرات قياس المتغيرات الخاصة بنموذج البحث المقترح ، ليتم بعد ذلك استعمال مجموعة من الأدوات الإحصائية المتمثلة في برنامج spss

و قد توصلوا الى مجموعة من النتائج أهمها : وجود تأثير مباشر لنظام المعلومات المحاسبي و التسيير الجبائي بالمديرية ، ليختم الباحثين بجملة من النتائج و الاقتراحات .

¹ عثمان محادي ، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي لدى المؤسسات الاقتصادية ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد: 04، العدد: 02، ديسمبر 2019 ص197-215.

² فاطمة الزهراء بقلوش و زبير حساني، أثر نظم المعلومات على التسيير الجبائي، مذكرة لنيل شهادة الماستير الأكاديمي، جامعة أحمد دارية ، أدرار ، 2021-2022.

6. دراسة جميعات نور و يوسفى نجاة بعنوان دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي¹

:

تطرت هذه الدراسة من خلال دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية المسيلة الى دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة

الجبائية و التحصيل الضريبي.

و قد توصل الباحثان الى مجموعة من النتائج من أهمها:

- ساهمت تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي؛
- توجد علاقة طردية موجبة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات و الرقابة و التحصيل الضريبي ؛
- تكنولوجيا المعلومات هي العنصر الأساسي المستخدم في جمع البيانات و المعلومات و تخزينها و نشرها.

7. دراسة محادي عثمان بعنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي²:

لدراسة كان الهدف منها بيان اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي لمختلف المؤسسات

الاقتصادية ومع عينة للدراسة. حيث أجرى الباحث دراسة على عينة متكونة عدة مؤسسات اقتصادية، إذ اعتمد في عملية جمع

البيانات على استمارة احتوت على فقرات متعلقة بمؤشرات قياس المتغيرات الخاصة بنموذج البحث المقترح.

ليتم بعد ذلك . نسخة 22 spss استعمال مجموعة من أدوات الإحصاء المتمثلة في برنامج وقد توصل إلى مجموعة من النتائج

أهمها:

وجود علاقة ايجابية وذات دلالة إحصائية لتأثير تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي، ليختم البحث بجملة من

الاقتراحات.

¹ جميعات نور و يوسفى نجاة ، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة ، 2016/2015.

² محادي عثمان، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة ، 2016/2015.

8. دراسة دهمش عبد الستار و العربي زغلاش أيوب بعنوان متطلبات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل

الجبائي في الجزائر¹:

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الجبائي في الجزائر ومدى كفاءتها في الحفاظ على مواردها في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتمثل مشكلة الدراسة في مدى فاعلية تكنولوجيا المعلومات في عملية التحصيل الجبائي، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي متمثلة في أسلوب الاستبانة لجمع البيانات باستخدام العينة العشوائية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تكنولوجيا المعلومات وعملية التحصيل الجبائي.

9. مداخلة للأستاذ عسلي نور الدين بعنوان تأثير استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في تسيير نظام المعلومات

لدى المؤسسات الاقتصادية:²

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع مهم و هو تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمختلف مكوناته على الأداء التنظيمي و التسويقي للمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال طرح عدة مداخل أساسية تحدد مدى كفاءة و فعالية أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل تطور استعمال الانترنت وتوسع الأعمال الالكترونية، وتزايد عدد مستعمليها. وتعد شبكات التواصل الاجتماعي من الأدوات التي أصبحت تفرض نفسها في الميدان الاقتصادي ، مما يتوجب على المؤسسات تحقيق المنافسة باستغلالها وفق ما تقتضيه الضرورة والحاجة.

¹ دهمش عبد الستار و العربي زغلاش أيوب، متطلبات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة لني شهادة الماجستير، جامعة المسيلة ، 2021/2020.

² لأستاذ عسلي نور الدين ، تأثير استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في تسيير نظام المعلومات لدى المؤسسات الاقتصادية، مداخلة ، جامعة المسيلة، 2017-11-12.

10. دراسة لطالي معمر عائشة بعنوان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق¹:

تم القيام بالدراسة لمعالجة الإشكالية: كيف يؤثر استخدام تكنولوجيا المعلومات عمى التدقيق؟ خلصت من الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أثر على التدقيق من خلال تسريع عملية التدقيق وتسهيلها، بالإضافة إلى الحصول عمى معلومات أكثر دقة ومصداقية، ولكن يترتب على هذا الاستخدام عدة مخاطر يجب على المدقق تحديدها وتقييمها، كما أن استخدام برامج معلومات متطورة ومعقدة زاد من صعوبة تدقيقها، مما يفرض عمى المدقق تطوير مهارته وخبراته ليتأقلم مع التطورات الحاصلة.

الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

1. Burton (Discussion of Information Technology Related Aacties of Intrenel Auditor)²

سعت الدراسة إلى تقييم نظم المعلومات من حيث الكفاءة والفعالية واقتصادية نظم المعلومات، وكذلك إلى التأكد مدخلات النظام المحاسبي وسلامتها وموضعتها وإلى تقييم مخرجات النظام المحاسبي و الجبائي ومدى توفر من خصائص الجودة فيها .

شملت هذه الدراسة عينة من 379 مدققا داخليا في الولايات المتحدة الأمريكية وقد توصلت للنتائج التالية:

- تأكيد عينة الدراسة على ضرورة رفع كفاءة وتطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات؛
- تأكيد عينة الدراسة على إجراء عمليات الصيانة والفحص للتجهيزات والبرامج التطبيقية لتفادي أسس اختلالات لضمان إنجاز الأعمال والمهمات؛
- اتفاق عينة الدراسة حول توافق إجراءات وضوابط الرقابة في نظم المعلومات الحاسوبية مع الأهداف العامة و القوانين المختصة.

¹ طالي معمر عائشة ، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق، مذكرة لني شهادة الماستر، جامعة المسيلة ، 2016/2017.

² Burton, Discussion of Information Technology Related Aacties of Intrenel Auditor, Article in Journal of Information Systems 14 (s-1), January 2000.

2. Ahmad Adel Jamil Abdallah (The Impact of using accounting information systems on the quality of Financial statements submitted to the income and sales tax department in Jordan)¹

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات استخدام تأثير نظم المعلومات المحاسبية و الجبائية بشأن جودة البيانات المالية المقدمة إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن وتأثير هذا الاستخدام، حيث تعمل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على لتحصيل أموال الضرائب ومراجعة دافعي الضرائب من أجل تزويد خزينة الدولة.

يتكون الاستبيان من 14 سؤالاً صممه الباحث قياس تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية و الجبائية على جودة المالية تم توزيع هذا الاستبيان على 50 محاسباً الذين عملوا في القسم، تم استرجاع جميع الاستبيانات الموزعة، وجدت الدراسة أنه هناك تأثير عند استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية المقدمة إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، الدارس يوصي بالتركيز على تطوير الأجهزة المستخدمة في القسم، تدريب وتطوير الموظفين بشكل مستمر لتمكينهم من الاستمرار في أداء وظائفهم وتحسين جودة البيانات المالية في القسم.

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسة الحالية والسابقة.

ستتطرق في هذا المطلب الى مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة و محاولة استنتاج كل من أوجه التشابه و أوجه الاختلاف فيما يلي :

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة :

من خلال التطرق للدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع الحالي ، نجد أن هناك تعدد بالدراسات التي تناولت مناقشة الابعاد المختلفة لأثر الرقمنة على التسيير الجبائي و دورها في تحسين الأداء الجبائي للمؤسسات الاقتصادية البترولية الجزائرية ، حيث تناولت جوانب عديدة مثل :

- التعرف على المقاييس المستخدمة في تقييم كفاءة النظام الرقمي الجبائي داخل المؤسسة ؛
- التعرف على الأساليب و الأدوات المناسبة للاستخدام التي أسفرت عنها الدراسة الحالية ؛
- تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع الرقمنة بشكل منفصل .

¹ Ahmad Adel Jamil Abdallah, The Impact of using accounting information systems on the quality of Financial statements submitted to the income and sales tax department in Jordan, European Scientific Journal, December 2013 -ISSN 1857-7431.

أما الدراسة الحالية و التي اتسمت بعنوان " أثر الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية الجزائرية " تميزت

بدراسة جانب اخر

كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة في المجالات التالية :

- تم الإستفادة منها في إعداد المنهجية المتبعة في المذكرة ؛
- تم إتباع الطريقة في اختيار منهج و أدوات الدراسة المناسبة للدراسة الحالية؛
- تم الإستفادة منها لتكوين الجانب النظري و إعداد خطة تتناسب و تحديد متغيرات الموضوع ؛
- تم الإستفادة منها في إعداد دراسة حالة ؛
- الإلمام بالنتائج المتوصل اليها في الدراسات السابقة و الإنطلاق في الدراسة الحالية .

ثانيا : أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة :

1- من حيث المكان و الزمان :

تمت الدراسات الحالية في البيئة المحاسبية و الجبائية الجزائرية و بالتحديد في ولاية -ورقلة بحاسي مسعود- 2023 ، بينما

تمت الدراسات السابقة في البيئة المحاسبية و الجزائرية بولايات مختلفة و الأجنبية في دول أخرى متغيرة عربية و أجنبية من سنة

2000 الى 2022 .

2 - من حيث عدد العينة :

شملت الدراسة الحالية عينتين أو ثلاث في مصلحة الجباية لدى الشركة الوطنية للابار ENTP أما الدراسات السابقة

تناولت عينات أكبر

3 - من حيث المتغيرات :

هدفت الدراسة الحالية لدراسة مساهمة نظام الرقمنة في تحسين جودة التسيير الجبائي ، أما الدراسات السابقة فتناولت

متغيرات مختلفة و أكثر .

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الأسس النظرية لنظام المعلومات الجبائية وتوضيح أهميته، خصائصه، وظائفه وأهدافه، والإفصاح الإلكتروني، كما تم التعريف بالتصريحات الجبائية والتطرق إلى أهميتها وأنواعها ومدى مساهمة نظام المعلومات الجبائية في تحسينها.

وفي الأخير قمنا بعرض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل الدراسة، والتي توصلت بدورها إلى مجموعة من النتائج تعكس دور نظام المعلومات الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية في المؤسسة الوطنية

لأشغال الآبار ENTP

تمهيد

بعد أن تم تناول الرقمنة المعلومات والتسيير الجبائي في الفصل السابق تبين أن المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها تتسابق الموجهة التحديات الصعبة التي أفرزتها العولمة، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت المحرك للمؤسسات الاقتصادية من خلال استخدام أجهزة الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصالات بمختلف أنواعها، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب الجبائي، وقد تم التعرف على إستخدامات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة وفي الوظيفة الجبائية بصفة خاصة، لذلك سنقوم باسقاط الدراسة النظرية الميدانية من خلال دراسة كيفية تأثير إستخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين فعالية التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية. وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : تقديم عام عن المؤسسة وكيفية العمل ببرنامج جبايتك.

المبحث الثاني : الطريقة و الاجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة و مناقشتها.

المبحث الأول : تقديم عام عن المؤسسة وكيفية العمل ببرنامج جبايتك.

في هذا المبحث سوف نقوم بالتحدث عن مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP وهيكلها مع التطرق إلى كيفية العمل على برنامج التصريجات الجبائية جبايتك Jibayatic.

المطلب الأول: نظرة عامة عن مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار¹ ENTP

الفرع الأول: النشأة التاريخية وتطور مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.

هي المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار المولودة من الام سوناتراك ، انشأت بمرسوم تنفيذي 171/18 بتاريخ 1981/08/01.

بعد إعادة هيكلة المؤسسة الاوم سوناتراك ، لتصبح جاهزة للإنتاج في اول جانفي سنة 1983 ، بعد صدور قانون اصلاح المؤسسات الوطنية ، أصبحت هذه الأخيرة شركة ذات اسهم EPE.SPA والمساهمون في فيها الشركة الام سوناتراك والشركة القابضة العمومية للإنجازات ومواد البناء ، وذلك الى غاية جويلية 2001 اين عوضت مساهمتها الى SPG الشركة العامة البترولية ، وتنشط براس مال يقدر بـ : 2.400.000.000 دج .

الفرع الثاني: مهام مؤسسة ENTP²:

تعدد نشاطات المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار نذكر أهمها:

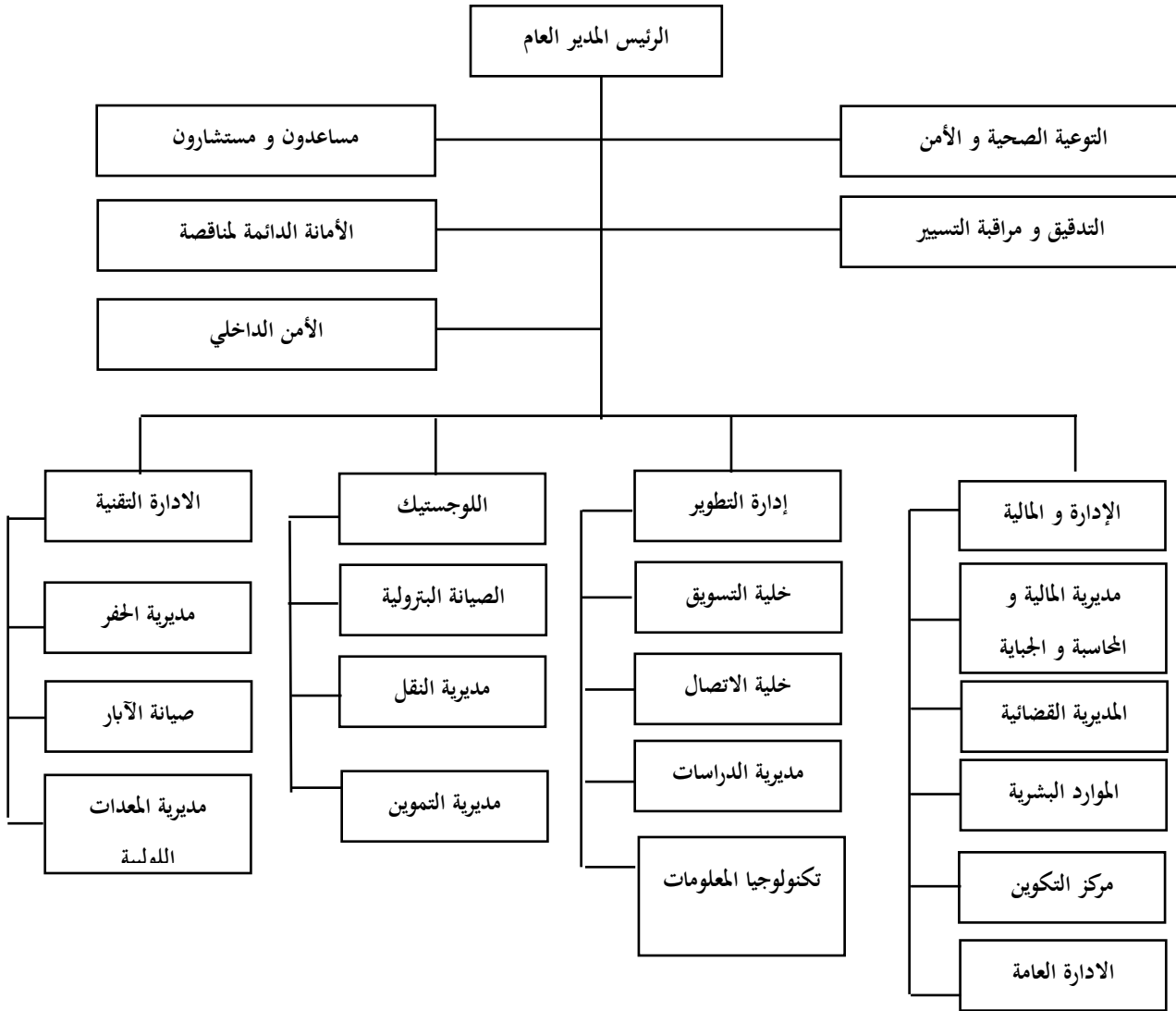
- النشاطات الأساسية: حفر الآبار ، صيانة الآبار؛
- النشاطات التكميلية: نشاطات النقل، نشاطات الفندقية.
- تعريف مختصر للمؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار:
- التسمية: المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار. ENTP
- الطبيعة القانونية: بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 81-171.
- رأس المال الإجمالي: 67.000.000.000 دج.
- عدد العمال: 7002 منهم 302 نساء.
- المقر الاجتماعي: ENTP BP206 207 المنطقة الصناعية 20 أوت 1955 حاسي مسعود ولاية ورقلة.

¹ موقع مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP ، <https://www.entp.dz/fr/Pages/Contacts.aspx> ، 2023/04/23 .

² موقع مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP ، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة¹.

الشكل رقم 01: مخطط الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة ENTP



اقسام الهيكل التنظيمي للشركة:

الرئيس المدير العام : و هو المسؤول الأول في الشركة.

مديرية التوعية الصحية و الأمن من الأوبئة: تقوم هذه المديرية بالأعمال الآتية:

- الحرص على ضمان و أمن العمال.

- المتابعة اليومية للأخطاء الممكن حدوثها.

¹ المصدر المسؤول في مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP.

- الاستعمال العقلاني للطاقة و المحافظة على البيئة.

مديرية التدقيق ومراقبة التسيير: تهتم بوضع الخطط الإستراتيجية ومراقبة عملية التسيير.

الأمن الداخلي: يحرص على أمن وسلامة الموظفين في الشركة

المديرية العامة للوجستيك : تسيير الشركة ،تجهيزها وتهتم بجانب الفندقية ، التصليح و العناية بالتجهيزات ، نقل ، تركيب ،

تفكيك آلات الحفر مراقبة وسائل النقل.

المديرية العامة التقنية : تقوم بعمليات الحفر للبتروك والغاز و الماء و عملية الصيانة للآبار المحفورة

المديرية العامة للإدارة و المالية : تتكون من:

- مديرية المالية و المحاسبة: تقوم المديرية بإعداد الجداول و كل العمليات المالية و المحاسبية.

- مديرية الموارد البشرية: الانتقاء الموضوعي و النوعي للموظفين و التأهيل العلمي للعمال .

- مركز تكوين الشركة : يتم تكوين العمال الجدد و الطلبة و المتهنين .

- المديرية القضائية : تهتم بكل شؤون الشركة القانونية و علاقتها مع الأطراف الخارجية.

- مديرية الإدارة العامة: تهتم بالتنسيق بين إدارات الشركة و خلق اتصال بينها.

المديرية العامة للتطوير : تهتم بالتكنولوجيات الحديثة فيما يتعلق بمجال الحفر وتقديم الاستشارات و تتكون من :

- مديرية التسويق: تهتم بتسويق و دراسة السوق.

- مديرية الاتصال: تهتم بربط الاتصالات و المعلومات بين الوحدات.

- مديرية الدراسات: تهتم بدراسة العمليات التي تتم على مستوى الشركة.

المطلب الثاني : كيفية العمل ببرنامج جبايتك Jibayatic

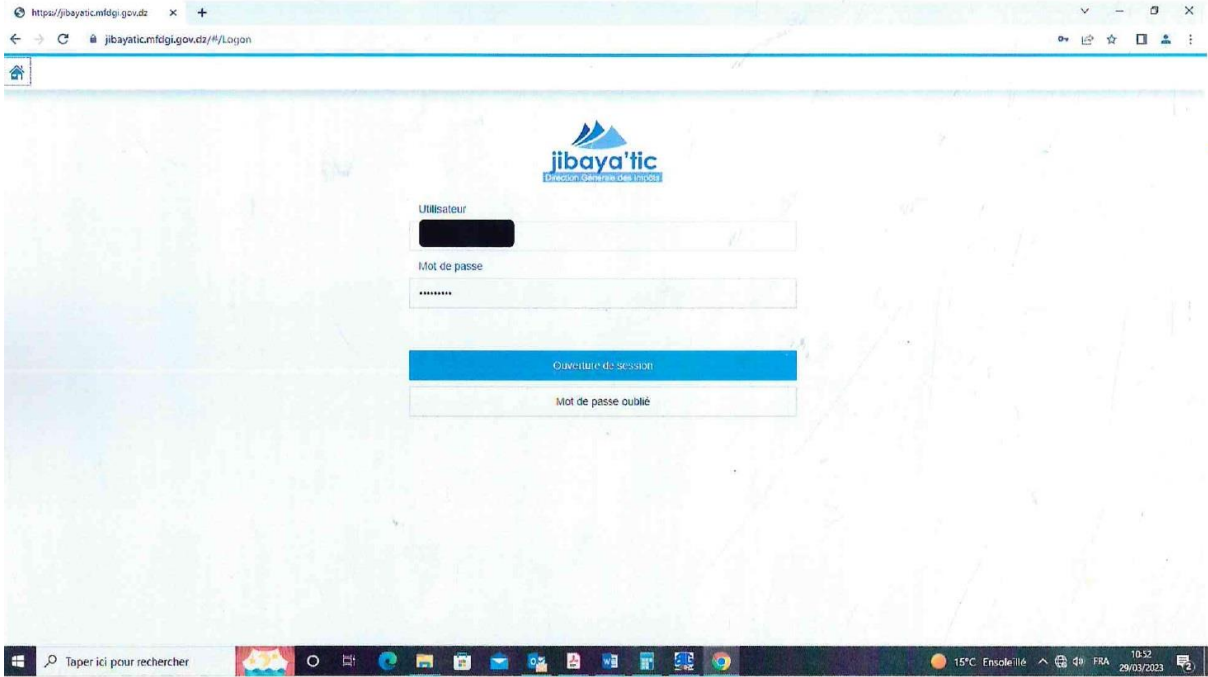
الإدارة الجبائية قامت بتطبيق القوانين الضريبية والتحقق من سلامتها حماية لحقوق الخزينة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، فتطورها سوءا في عملية فرض أو إبلاغ أو تحصيل الضرائب من الممولين من شأنه أن يطور في طريقة وأنظمة الممولين حتى يتماشى مع تطورها. ومن هنا سيتم التطرق إلى الإدارة الالكترونية المطبقة في التصريحات الجبائية من طرف المؤسسة البترولية ENTP، عبر برنامج جبايتك Jibayatic.

و هنا سوف نتطرق إلى كيف تمر عملية التصريحات عبر برنامج جبايتك Jibayatic، وهي تمر بعدة مراحل و هي :

1. المرحلة الأول :

الدخول إلى البرنامج باستخدام اسم المستخدم و كلمة المرور المتحصل عليها مطرف الجهات المعنية (مديرية الضرائب) .

صورة رقم 01: تمثل واجهة برنامج جبايتك Jibayatic



* المصدر المسؤول في مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP

2. المرحلة الثانية:

بعد الدخول إلى البرنامج تقابلنا واجهة بالمعلومات التالية:

- إيداع السندات (Obligat depot decl).

- ضرائب الخصم المباشر (Taxe domiciliation bancaire).

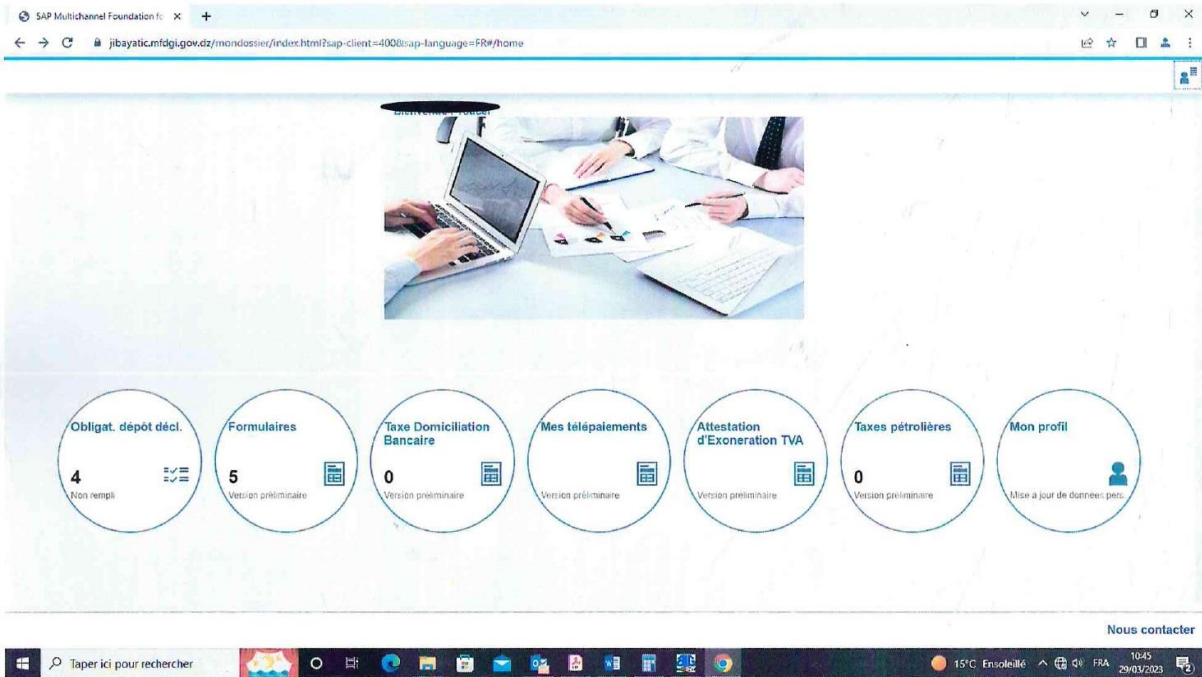
- المدفوعات الالكترونية (Mes télépaiements).

- شهادة استحقاق TVA (Attestation d'exoneration).

- ضرائب بتروlière (Taxes pétrolières).

- ملفي (Mon profil).

صورة رقم 02: تمثل واجهة برنامج جبايتك Jibayatic بعد إدخال كلمة المرور .



* المصدر المسؤول في مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP

3. المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة يقوم البرنامج بتنبيه المؤسسة عبر إشعارات عند الوصول إلى أيام دفع التصريحات حسب إلتزام المؤسسة مثل (تصريحات tva,ibs,irg ...) ، فتقوم المؤسسة بالتصريحات الملزمة بها .

صورة رقم 03: تمثل برنامج جبايتك Jibayatic في أيقونة إختيار نوع الضريبة للتصريحات .

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
IRG Salaires	Mars 2023	1 mars 2023	31 mars 2023	Impôt revenu global - Salaires	20 avr. 2023	>
TAP Régime général	Mars 2023	1 mars 2023	31 mars 2023	Taxe sur activ professionnelle	20 avr. 2023	>
TVA Régime général	Mars 2023	1 mars 2023	31 mars 2023	Taxe sur la valeur ajoutée	20 avr. 2023	>
IBS Liquidation annuelle	Année 2022	1 janv. 2022	31 déc. 2022	IBS Impôt bénéfices sociétés	21 mai 2023	>

* المصدر المسؤول في مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP

صورة رقم 04: تمثل برنامج جبايتك Jibayatic في أيقونة التصريحات .

Compte aux. unique du contribuable

Compte de contrats

Adresse de facturation: [REDACTED]

Solde courant: 0,00 DZD

Stat.	Cd. P.	Ech. nette	Ty.re...	Montant	De...	OPerPr.	N. Basse formul.	Status de tél. paiement	Ordre de tél. paiement
OOO	T320	20230430	DOM	25.776	DZD	DOMTaux domiciliation bancaire	100000146184	Télpaiement en traitement	
OOO	T121	20220331	IBS	177.870.581	DZD	IBS-impôt bénéfices sociétés	100002706054		
OOO	T122	20220331	IBS	605.323.177	DZD	IBS-impôt bénéfices sociétés	100003203390		
OOO	T123	20230331	IBS	282.063.334	DZD	IBS-impôt bénéfices sociétés	100005110159		
OOO	T123	20240331	IBS	206.982.627	DZD	IBS-impôt bénéfices sociétés	100008002910		
OOO	O123	20230220	TVA	423.080	DZD	Pénalité TVA	100007712078		
OOO	O123	20230220	TAP	492.048	DZD	Pénalité TAP	100007711063		

Objets du contrat: Aucune donnée

* المصدر المسؤول في مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP

4. المرحلة الرابعة:

بعد قيام المؤسسة بالتصريح و الدفع الضرائب تتحصل المؤسسة على وصل اثبات بالدفع و التصريح.

صورة رقم 04: تمثل وصل الدفع .

DGI
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Centre des Impôts de [REDACTED]

DGI
Direction des Grandes entreprises

Avis à payer

NIF: [REDACTED] Lø: 16.01.2023 16:41:33

Nom/Raison Sociale: [REDACTED] Au

Adresse: [REDACTED] Périmètre:

Déclaration: 100007408440 Période du: 01.12.2022 au: 31.12.2022

Code	Principal déclaration	Montant Pénalité
IBS: Retenue à la source	6 727 680,00	0,00
Total:		6 727 680,00

Cordialement
Direction Générale des Impôts

Cette déclaration pourrait avoir des pénalités qui uniquement pourront être calculées lors du paiement.

* المصدر المسؤول في مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP

المبحث الثاني : الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

تنظيم العمل و منهجيته يعد أولى الخطوات الواجب اتباعها للوصول الى اختيار الفرضيات و الحصول على نتائج دقيقة و هي الخطوة المهمة التي يتوقف عليها نجاح البحث من فشله ، فلا يمكن الوصول الى نتائج دقيقة دون بناء اطار منهجي يسمح بتحديد و تنظيم المعلومات التي يجب الحصول عليها ، و عليه خصص هذا المبحث لتصميم و توضيح الطريقة التي من خلالها وضع المقابلة

المطلب الأول : مجتمع و عينة الدراسة

1. من حيث المكان و الزمان:

تمت الدراسة الحالية في القطاع البترولي الجزائري و بالتحديد في (ولاية ورقلة) في الشركات البترولية (ENSP- ENAGEO-ENAFOR-SONATRACH-ENTP)، بينما تمت الدراسات السابقة في البيئة المحاسبية الجزائرية (مؤسسات و ولايات مختلفة) و الأجنبية في دول أخرى متغيرة عربية و أجنبية من سنة 2000 الى 2023

2. من حيث عدد العينة:

نجد أن جزء من الدراسات السابقة تناولت عينات مختلفة العدد من حيث مقارنة بالدراسة الحالية و بعضها الآخر أقل و ذلك حسب إمكانية كل دراسة ، بينما اعتمدت هذه الدراسة على عينتين أو ثلاث من الإطارات المحاسبين و الجبائين في بعض الشركات البترولية الجزائرية بهدف غجراء المقارنة بين الأجوبة.

3- من حيث المتغيرات :

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة أثر الرقمنة على الممارسات الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية في المؤسسات البترولية الجزائرية من خلال وجهة نظر الإطارات المحاسبين و الجبائين .

المطلب الثاني : الأداة و الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض الأداة المستخدمة في الدراسة لجمع المعلومات و كذا الأساليب الإحصائية المستخدمة فيها .

الفرع الأول : أداة الدراسة .

من أجل القيام بدراسة شاملة و ملمة بجميع النقاط الرئيسية للموضوع المدروس إضافة إلى العينة المكانية و الزمانية للدراسة ، و لإتمام ذلك تم الإعتماد على أسلوب دراسة حالة و بطرح أسئلة على إطارات بالشركة البترولية ENTP ، و في الأخير بناء على إجابات أسئلة المقابلة قمنا باختبار الفرضيات التي تم طرحها مسبقا.

الفرع الثاني : طرح أسئلة المقابلة و الأجوبة المحصلة.

من خلال المشورة مع السادة المشرفين و المؤطرين استخلصنا مجموعة من الأسئلة الواجب طرحها و التي قسمناها الى محورين:

أولا : المحور الأول : تطبيق الرقمنة في المؤسسات الاقتصادية.

تمت الإجابة على جميع أسئلة هذا المحور و التي عددها 07 أسئلة

الجدول رقم 06 : يبين الأسئلة المطروحة و اجاباتها في المحور الأول

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
01	يساعد التحول الرقمي المؤسسات لتكون مجهزة بشكل أفضل والقدرة على تقديم خدمات جديدة.	✓	
02	إستخدام التكنولوجيا الرقمية يساعد على تحسين أداء الخدمات المقدمة.	✓	
03	في مؤسستكم هناك توجه نحو استحداث استراتيجيات رقمية وحرص لكي تنعكس على الأعمال اليومية.	✓	
04	في مؤسستكم هناك سعي لكي يغطي تنفيذ الاستراتيجيات الرقمية جميع وحدات الأعمال والرتب السلمية.	✓	
05	داخل مؤسستكم يتم تشجيع الموظفين في مؤسستكم على تطوير وتنفيذ أفكارهم الخاصة في مجال الرقمنة		✓

		التعليق : يوجد بطى في عملية تحديث البرنامج الدورية و ذلك راجع لنقص التواصل بين الإدارة المركزية لمديرية الضرائب و بين المستخدمين الذين يقومون بمعانة المشاكل و النقص التي تعتري البرنامج و من ثم تعديل و تصحيح الأخطاء .
06	✓	تدعم مؤسستكم بشكل كاف تطوير المهارات الرقمية لموظفيها.
07	✓	يقدم التحول الرقمي أعلى مستوى الأمن ضد فقدان البيانات، التخفيف من عبء العمليات المحاسبية وتسريعها.

التعليق :

نلاحظ من خلال الإجابات المقدمة من طرف رئيس مصلحة الجباية بالمؤسسة و التي كان معظمها بنعم أن هنالك سعي نحو تطبيق الرقمنة لدى المؤسسات الاقتصادية البترولية على جميع الوحدات و الرتب السلمية إلى أنه توجد بعض النقص التي تعيق التطبيق ، منها قلة التواصل بين مستخدمي البرامج الرقمية و الجهة المخولة باعداد و تحديث البرامج قيد الاستعمال ، وهذا إن دل على شئ فإنه يدل على نجاح تجربة تطبيق الرقمنة في التسيير الجبائي .

ثانيا : المحور الثاني : أثر التحول الرقمي على التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية.

تمت الإجابة على جميع أسئلة هذا المحور التي عددها 07 أسئلة

الجدول رقم 07 : يبين الأسئلة المطروحة و إجاباتها في المحور الثاني

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
01	التقليل من نفقات الأجهزة والبرامج وإدارة الشبكات.	✓	
02	تقديم أعلى مستويات الأمن ضد فقدان البيانات المالية والمحاسبية.	✓	
03	إضفاء مصداقية أكثر على المعلومات الجبائية المقدمة مساوية أو أفضل من التسيير اليدوي داخل المؤسسة.	✓	
04	تسهيل تخزين المعلومات الجبائية واسترجاعها والاطلاع عليها.	✓	
05	التطوير والتحديث في نظم التسيير الجبائي أقل مما ينبغي لمعظم المؤسسات اتخاذه.	✓	

06	✓	زيادة كفاءة العمل الجبائي ودعم موثوقية ومصداقية مخرجاته.
07	✓	رفع مستوى الرضا لدى الأطراف المستفيدة من مخرجات التسيير الجبائي.

التعليق:

نلاحظ من خلال الأجوبة المقدمة و التي كانت كلها بنعم أن التحول الرقمي أثر بشكل إيجابي على التسيير الجبائي لدى المؤسسة في عدة جوانب كالتقليل من النفقات ، زيادة مستوى الأمن والمصداقية ، رفع مستوى الرضا لدى الأطراف المستخدمة للنظام الرقمي ، و منه يمكن الإجابة على الفرضيات التي قمنا بطرحها في مقدمة البحث.

المطلب الثالث : تحليل و مناقشة النتائج.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التي يمكن أن تثبت أو تنفي فرضياتنا و من ثم يمكن أن تساعد الباحثين على معرفة أثر الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية .

1. تحليل نتائج الدراسة في المؤسسة الوطنية للآبار ENTP

من خلال ما لحضناه في دراسة حالة لدى المؤسسة و من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى عدة نتائج يمكن تحليلها و تقسيمها إلى جانبين ، الجانب الإيجابي و الجانب السلبي لأثر استخدام البرنامج الرقمي في التسيير الجبائي لدى المؤسسة:

أ. الجانب الإيجابي :

استخدام برنامج جبايتك ساعد المؤسسة من عدة نواحي نذكر منها:

- **رفع مستوى الأمان و السرية :** نجد أن نظام جبايتك يوفر مستوى جد عالي من الأمان بحيث كلمة المرور تتغير دوريا كل ثلاث أشهر و صعوبة ادخال كلمة المرور الخاصة بحيث يتوقف تشغيل الحساب بمجرد خطأ واحد في ادخال كلمة السر ، كما أن الشخص الوحيد المسموح له بالولوج الى حساب المنصة هو رئيس المصلحة الجبائية.

- ربح الوقت عند التصريح : بحيث سابقا كان لزاما على المؤسسة إرسال شخص مكلف بتقديم التصريحات الملزمة مثل G50 وغيرها من التصريحات الخاصة بكل بلدية و ولاية حيز نشاط مما يأخذ وقتا وجهدا كبيرا و لا يعطي فرصة لتصحيح الأخطاء ان وجدت.
 - إتساع الفترة الزمنية للتصريح : بحيث عند استخدام برنامج جبايتك أصبح من الممكن التصريح طوال أيام الأسبوع J/7/7و في أي ساعة H24/24 عكس ما كان سابقا فالمكلف بالتصريح له أيام و ساعات محددة.
 - إستقلالية التصريحات : بحيث سابقا كانت جميع الضرائب الملزمة بالتصريح تجمع و ترسل في وثيقة موحدة G50 مما يشكل عبئا و ضغطا على المكلف بالتصريحات الجبائية عند الزامه بدفعها في نفس الوقت ، أما عبر المنصة الرقمية فيتم التصريح بكل ضريبة على حدة كما هو موضح في الملحق رقم..
- ب. الجانب السلي (المعوقات) :
- كان لاستخدام نظام جبايتك بعض النقائص و المعوقات التي تنبه لها المستخدمون و نأمل أن تشكل مثل هذه الدراسات حافزا لتغطية هذه النقائص و تطوير البرامج لمستخدمة من طرف الجهات الوصية ، نذكر منها:
 - طول الفترة بين التصريح و القبض : في بعض الأحيان عندما يتم التصريح بضريبة معينة في الاجال القانونية تصطدم المؤسسة بغرامات تأخير و هذا راجع لطول المدة الزمنية المستغرقة عند قبض المبلغ المستحق الدفع من بنك B.E.A الى الحساب البنكي لل D.G.I المديرية العامة للضرائب.
 - ضعف القاعدة الرقمية في الجزائر : ان استخدام البرنامج الرقمي يتطلب اتصالا دائما و سريعا بالشبكة العنكبوتية ، الا أنه في بعض الأحيان تحدث انقطاعات و اختلالات تقنية لا تسمح للولوج الى المنصة في الوقت المحدد للقيام بالتصريحات الجبائية ، مما يتسبب بتقديم التصريحات خارج اجالها المحددة.
 - التحديث المتأخر (MISE A JOUR RETARD) : عند صدور تعديل في قانون المالية و يتم تغيير قيمة ضريبة معينة و تصبح قيد التنفيذ مثل :تعديل نسبة TAP في سنة 2022 لم يتم القيام بتحديث هذه النسبة في البرنامج في الوقت المناسب مما تسبب في أخطاء في نسب التصريح تتطلب تعديلات المؤسسة في غنى عنها.
 - قلة التواصل : حيث لامسنا أن هنالك قلة تواصل بين المستخدم للمنصة الرقمية و الجهة القابضة أو المكلفة D.G.I مما لا يسمح بمعالجة الانشغالات و تصحيح الأخطاء و معالجتها في وقتها المناسب.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى دراسة أثر الرقمنة على التسيير الجبائي ، و كان الهدف الرئيسي للدراسة بيان أثر الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسة الوطنية للآبار ENTP ، حيث أجرينا دراسة تطبيقية على النظام التصريح الجبائي للمؤسسة، و إستعنا بدراسة ميدانية حيث استخدمنا أسلوب المقابلة و ذلك بالتطرق الى موضوع الدراسة مع إطارات مؤهلة لدى المؤسسة و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير بارز للرقمنة على الممارسات الجبائية ، و كذا وجود بعض النقائص التي يجب تداركها للوصول إلى الاستغلال الأمثل للتطور الرقمي في مجال التسيير الجبائي و ضرورة رفع مستوى الإطارات التي تستخدم البرامج الرقمية الحديثة و قدمنا في الأخير مجموعة من الملاحظات و التوصيات التي قد تساعد في تطوير النظام الرقمي المستخدم من قبل المؤسسة و لتمكين الباحثين من الاستفادة من هذه المعلومات في أبحاثهم و دراساتهم.



الخاتمة

شهد العالم تحولات كبيرة في شتى المجالات، خاصة منها رقمة المعلومات لإرتباطها ارتباطا وثيقا بالمؤسسات الاقتصادية التي تسعى دائما إدارتها العليا إلى الاستخدام الأمثل لهذه للرقمنة ، حيث أصبح الزاما على هذه المؤسسات عصرية و تطوير أنظمتها الرقمية خاصة في جانبها المحاسبي و الجبائي للحصول على معلومات ذات جودة و هذا ما تطرقنا له في موضوع دراستنا والتي كانت تحت عنوان أثر الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية.

حيث تمت الدراسة لدى المؤسسة الوطنية للآبار ENTP ، و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة ان نتطرق في جانبها النظري إلى ادبيات و مفاهيم الرقمنة و التسيير الجبائي ، و تأثيرها على الممارسات الجبائية و تتمثل هذه الممارسات في كيفية التصريح الرقمي للضرائب و التسديد و المراجعة الجبائية .

كما سمحت لنا هذه الدراسة الميدانية بالتطرق إلى تأثير الرقمنة على الممارسات الجبائية في قطاع المؤسسة البترولية ، فقد توصلنا إلى أنه هنا علاقة و أثر بين الرقمنة و الممارسات الجبائية ، وهذا ما سوف نقوم بذكره بما توصل إليه من خلال اختبار الفرضيات التي تم فرضها في مقدمة الدراسة ، و من هنا يمكننا الإجابة على إشكالية الموضوع و محاولة تقديم مجموعة من التوصيات بالإضافة إلى إقتراح آفاق الدراسة.

1- اختبار صحة الفرضيات:

أولا : اختبار صحة الفرضية الأولى : تحتاج المؤسسات الى تطبيق الرقمنة في التسيير الجبائي.

من خلال المقابلة الشفهية التي أجريناها مع الخبير الجبائي للشركة و مما عايناه وجدنا أن المؤسسة أصبحت بحاجة ماسة أكثر من أي وقت لممارسة التسيير الجبائي عن طريق الرقمنة و هذا ما يثبت صحة الفرضية.

ثانيا: اختبار صحة الفرضية الثانية : استطاعت المؤسسات الاقتصادية تطبيق الرقمنة و اسقاطها على التسيير الجبائي الخاص بها من خلال المقابلة التي قمنا باجرائها تبين لنا أن المؤسسات الاقتصادية استطاعت تطبيق مبدأ الرقمنة الى حد يمكن القول أنه مقبول و ذلك لوجود بعض العوائق التي تسمح بالتطبيق الشامل و الكلي للرقمنة في التسيير الجبائي مما يؤكد على صحة الفرضية الثانية.

ثالثا: اختبار صحة الفرضية الثالثة : تساهم الرقمنة في تحسين مستوى التسيير الجبائي .

من خلال الأسئلة التي قمنا بطرحها خلال المقابلة وبناءا على الأجوبة المحصلة تبين لنا أن الرقمنة ساهمت بدور كبير و فعال على تحسين جودة و نوعية المعلومات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة مما يؤكد على صحة الفرضية الثالثة.

2- نتائج اختبار الفرضيات :

بعد ما قما به من إعداد للبحث و جمع للمعلومات و إجراءنا لدراسة حالة لدى المؤسسة الوطنية للابار ENTP

و اجراءنا للمقابلات مع الطارات المؤهلة في المجال المدروس خلصنا الى النتائج التالية :

- إن واقع الرقمنة شمل جميع المجالات و بالتالي فقد انعكس على المجال الاقتصادي و من بين ذلك التسيير الجبائي مما أدى إلى حاجة المؤسسات الاقتصادية إلى تطبيق الرقمنة من أجل مواكبة التطورات التي أتى بها هذا النظام الجديد؛
- مع مرور الوقت و الثورة الصناعية التي شهدتها الجزائر يمكننا القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية البترولية قد إستطاعت إلى حد ما التماشي مع النظام الرقمي الجديد و تفعيل مبدأ الرقمنة في تسييرها الجبائي ؛
- إن الرقمنة ساهمت بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة ؛
- إن التسيير الجبائي كغيره من العلوم الاقتصادية اصبح بحاجة إلى مواكبة التطورات الرقمية و استغلال الخصائص الإيجابية لها ؛
- إن التحسينات و الإضافات التي قدمها النظام الرقمي لايعني خلوه من العيوب و الأخطاء لذا وجب على الباحثين و الإطارات العاملين في المجال السعي لتصحيح هذه الأخطاء و تطوير النظام الرقمي ؛
- إن الرفع من مستوى التسيير الجبائي يحتاج لزوما إلى مواكبة التطورات الرقمية السريعة التغير و التي تحتاج إلى مرونة و كفاءة عالية في استخدام البرامج الرقمية المتطورة ؛
- المؤسسات الاقتصادية بحاجة إلى تكوين يد عاملة مؤهلة تسمح لها بالاستغلال الأمثل للرقمنة و جعلها نقطة قوة لها تدعم القاعدة الجبائية الخاصة بها .

3- توصيات و مقترحات

إننا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي يكتسي أهمية كبيرة في تطوير البنية الاقتصادية للمؤسسات البترولية الجزائرية و التي تنعكس على الاقتصاد الوطني بشكل مباشر كونه يعتمد بنسبة كبيرة على المداحيل البترولية، فإننا لاحظنا أنه بالرغم من سعي الجزائر لمواكبة الرقمنة و خاصة مع التوصيات الأخيرة التي جاء بها رئيس الجمهورية التي أكد فيها على الإسراع في تطبيقها على جميع القطاعات إلا أنه يوجد نوع من التهميش للكفاءات الوطنية ، فعوض إنشاء نظام رقمي خاص من إعداد

الكفاءات الوطنية لا زالت الجزائر مع كافة مؤهلاتها المادية و البشرية تعتمد على المصادر الأجنبية في تطوير البرامج مما يعطي طابع بنقص الكفاءة و التمكن في استخدام الرقمنة على الوجه الأمثل .

لذا فإننا من خلال دراستنا المتواضعة خلصنا الى جملة من المقترحات نرجو أن تكون ذات نفع و قابلة للتجسيد على أرض الواقع نذكر منها:

- إعطاء المزيد من الثقة في الكفاءات الجزائرية و تقديم لها يد العون و المزيد من الصلاحيات لإنشاء قاعدة بيانات وطنية محلية يتم التحكم فيها بشكل كلي من الإطارات الجزائرية ؛
- التشجيع على الإهتمام بالتخصصات العلمية التي تسعى إلى تطوير نظام الرقمنة خاصة من طرف معاهد التكوين و الجامعات ؛
- الرفع من مستوى تكوين الإطارات المستخدمة للأنظمة الرقمية بشكل أفضل و أكثر سلاسة و مرونة ؛
- إنشاء دورات تكوينية للإطارات و العمال من أجل مواكبة التحديثات في الأنظمة الرقمية ؛
- الإسراع في التخلص من الطرق و الأفكار التقليدية التي تنافي المبادئ التي جاءت بها الرقمنة ألا و هي السرعة و الدقة في التنفيذ ؛
- جعل التحكم في التكنولوجيا و الوسائل الرقمية ضرورة لتقلد المناصب في القطاعات الحساسة و التي تستدعي استخدام الرقمنة ؛
- إعادة النظر في المبالغ التي يتم انفاقها على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة.

4- آفاق الدراسة:

تناول هذا البحث إشكالية أثر الرقمنة على التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية ، شملت الدراسة مجموعة من المحاسبين و الجبائين لدى المؤسسة الوطنية للإبار ENTP ، و قد حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة و يعتبر بحثنا إنطلاقة لبحوث و دراسات أخرى :

- مدى مساهمة النظام الجبائي في تحسي التسيير الجبائي لدى المؤسسات؛
 - السعي نحو اعداد و تجهيز أنظمة رقمية أكثر كفاءة تساعد على تعزيز جودة الأداء الجبائي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل عام و البترولية بشكل خاص.
- و بهذا نرجو أن نكون قد سامهنا و لو بجزء بسيط للدراسات السابقة و الدراسات المستقبلية في هذا المجال .

المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

➤ الكتب :

- 1- بن اعمارة منصور، أعمال موجهة في تقنيات الجباية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2009.
- 2- بوزيدة محيد، التقنيات الجبائية، الطبعة الثانية، ديوان املطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .
- 3- خالصي رضا، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2014.

➤ الجريدة الرسمية :

1. القانون 07/05، المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق ل28 أفريل 2005، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 50 لسنة 2005 يتعلق بالحروقات.
2. المادة 08، 09، الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1991، القانون 91/21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991.
3. المادة 38 ، رقم 90-36 مؤرخ في 14 جامدى الثانية عام 1411 الموافق ل31 ديسمبر سنة 1990 ، قانون المالية لسنة 1991.
4. المادة 1044 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، تحديث 2021.
5. الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالي، 2018.
6. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، المديرية العامة للضرائب ، وزارة المالية ، 2023.
7. المديرية العامة للضرائب الرسالة رقم 75.

➤ الأطروحات و المذكرات الجامعية:

- 1- أ. عسلي نور الدين ، تأثير استخدام تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في تسيير نظام المعلومات لدى المؤسسات الاقتصادية، مداخلة ، جامعة المسيلة ، 12-11-2017.
- 2- بصلي صلاح الدين، ذوادي نجم الدين، الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر ، ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة تبسه، 2016 .

- 3- بلقيدوم صباح، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غي علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، سنة 2013/2012.
- 4- جميعات نور و يوسف نجاة، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2016/2015.
- 5- حاجي عبد الحفيظ و بن منصور حسين، أثر التكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الممارسات المحاسبية و الجبائية في المؤسسات البترولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، 2022/201.
- 6- دهمش عبد الستار و العربي زغلاش أيوب، متطلبات تفعيل تكنولوجيا المعلومات في تحسين التحصيل الجبائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2021/2020.
- 7- راضية بن يزة، أثر الإستراتيجية الجبائية على المؤسسة- قطاع الخدمات، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية، (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011/2010.
- 8- سمير بن عمور، إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل الميزانية العامة للدولة، مذكرة ماجستير، قسم علومالتسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2006 .
- 9- طالي معمر عائشة، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2017/2016.
- 10- فاطمة الزهراء بقلوش و زبير حساني، أثر نظم المعلومات على التسيير الجبائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2022-2021.
- 11- قدي عبد الحميد، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في اللغة الثالثة محاضرة بنون "النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية"، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية، جامعة البلدية، 2002.
- 12- محادي عثمان، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2016/2015.
- 13- مُجد عادل عياض، محمولة تحليل التسيير و أثره على المؤسسات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

➤ المجالات :


- 1- أ.بوعلام ولهي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد/04، العدد(02) ، ديسمبر 2019
- 2- بوعلام ولهي ، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف،العدد12، 2012..
- 3- بوزيدة حميد حميدوش علي، اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية،المجلة العالمية المستقبل الإقتصادي، المجلد 08 العدد 01 ، ديسمبر , 2020.
- 4- ربيع نصيرة، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 06 العدد 02 ، ديسمبر 2021.
- 5- رديف مصطفى بن سعيد لخضر، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01 ، 2022.
- 6- عمر حوتيه رحاب فايز احمد سيد، المكتبات الجامعية الرقمية كأنموذج للتحول نحو العمل في البيئة الرقمية، مجلة بيليفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد 05، 2020.
- 7- قوادري مجّد ، رقمنة النظام الضريبي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 06/العدد 02، 2022.
- 8- ورالدين بطاط، الرقمنة وإسهاماتها في تحديث الإدارة الرياضية ،مجلة علوم الأداء الرياضي ، المجلد 03، العدد 01 ، سبتمبر , 2021.

➤ مواقع انترنات:

- 1- المديرية العامة للضرائب، نظام المعلومات الجبائي، الموقع <https://www.mfdgi.gov.dz> : تاريخ الاسترداد 2024/03/24.
- 2- موقع مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP ، <https://www.entp.dz/fr/Pages/Contacts.aspx> ، تاريخ الاسترداد 23/04/2023

➤ مراجع أجنبية :

- 1- Ahmad Adel Jamil Abdallah, The Impact of using accounting information systems on the quality of Financial statements submitted to the income and sales tax department in Jordan, European Scientific Journal, December 2013 -ISSN 1857-7431.
- 2- Burton, Discussion of Information Technology Related Activities of Internal Auditor, Article in Journal of Information Systems 14 (s-1), January 2000.



الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



استمارة

تحية احترام وتقدير

نضع بين أيديكم استمارة تتعلق بموضوع الدراسة "أثر الرقمنة على التسيير الجبائي في المؤسسات البترولية". تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحول الرقمي الذي تشهده الجزائر على كافة المستويات في تحسين التسيير الجبائي والمحاسبي والمالي في المؤسسات البترولية، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماستر في المحاسبة والجباية المعمقة. ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة وذلك عن طريق وضع العلامة (X) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك، مع التأكيد على أن البيانات والمعلومات الواردة في الاستبانة سوف تحاط بالسرية التامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الطلاب: سيد علي خميس و خنوفة علي أشرف

2023-2022

البيانات الشخصية

- الجنس: ذكر أنثى
- العمر: من 20 إلى 30 من 31 إلى 40 من 41 إلى 50 أكثر من 50
- الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات من 06 إلى 10 سنوات من 11 إلى 15 أكثر
- من 15 سنة
- المستوى التعليمي: ما قبل التدرج ليسانس ماجستير/ماجستير دكتوراه

المحور الأول: تطبيق الرقمنة في المؤسسات الاقتصادية

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
01	يساعد التحول الرقمي المؤسسات لتكون مجهزة بشكل أفضل والقدرة على تقديم خدمات جديدة		
02	استخدام التكنولوجيا الرقمية يساعد على تحسين أداء الخدمات المقدمة		
03	في مؤسستكم هناك توجه نحو استحداث استراتيجيات رقمية وحرص لكي تنعكس على الأعمال اليومية		
04	في مؤسستكم هناك سعي لكي يغطي تنفيذ الاستراتيجية الرقمية جميع وحدات الأعمال والرتب السلمية		

		05 داخل مؤسستك يتم تشجيع الموظفين في مؤسستكم على تطوير وتنفيذ أفكارهم الخاصة في مجال الرقمنة
		06 تدعم مؤسستكم بشكل كاف تطوير المهارات الرقمية لموظفيها
		07 يقدم التحول الرقمي أعلى مستوى الأمن ضد فقدان البيانات، التخفيف من عبء العمليات المحاسبية وتسريعها

المحور الثاني: مزايا التحول الرقمي على التسيير الجبائي للمؤسسات الاقتصادية

رقم العبارة	العبارات	نعم	لا
01	التقليل من نفقات الأجهزة والبرامج وإدارة الشبكات		
02	تقديم أعلى مستويات الأمن ضد فقدان البيانات المالية والمحاسبية		
03	إضفاء مصداقية أكثر على المعلومات الجبائية المقدمة مساوية أو أفضل من التسيير اليدوي داخل المؤسسة.		
04	تسهيل تخزين المعلومات الجبائية واسترجاعها والاطلاع عليها		
05	التطوير والتحديث في نظم التسيير الجبائي أقل مما ينبغي لمعظم المؤسسات اتخاذه		
06	زيادة كفاءة العمل الجبائي ودعم موثوقية ومصداقية مخرجاته		
07	رفع مستوى الرضا لدى الأطراف المستفيدة من مخرجات التسيير الجبائي		

Droit de timbre sur état				حق الطابع	
Code	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 2 E 00	%	0,00
	%	0,00
	%	0,00
4	TOTAL	0,00			0,00
Impôts et taxes non repris ci-dessus					
Code	Opérations imposables	المعاملات الخاضعة للضريبة	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
	%	0,00
	%	0,00
	%	0,00
5	TOTAL	0,00			0,00

RECAPITULATION (EN DA)		تسليط		مبلغ	
1 - TAP.	C/500 026/A	0,00	0,00
2 - AP / IBS.	C/201 001/M1
3.1 - IRG salaires.	C/201 001/1/00	0,00	0,00
3.2 - IRG / Autres rel. sources.	C/201 001/1/01/A/B/C	0,00	0,00
3.3 - IBS/ Ret. à la source.	C/201 001/M2 et 3	0,00	0,00
- TIC.	C/201 003/303/A/B	0,00	0,00
4 - Droits de timbre.	C/201 002/2/01	0,00	0,00
5 - Autres.	C/.....	0,00	0,00
6 - TVA.	C/500 020/A	0,00	0,00
MONTANT TOTAL A PAYER		0,00	0,00

	الاهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
I	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول الأشكال
IV	قائمة الصور و الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري للرقمنة و التسيير الجبائي لدى المؤسسات البترولية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : الرقمنة , التسيير و الجباية البترولية
3	المطلب الأول : الرقمنة لدى المؤسسات البترولية
3	الفرع الأول : مفهوم و تعريفات خاصة بالرقمنة في التسيير الجبائي
6	الفرع الثاني : البرامج الرقمية المستخدمة في الجباية الجزائرية.
11	المطلب الثاني: التسيير الجبائي لدى المؤسسة البترولية.
11	الفرع الأول : تعريف التسيير الجبائي
12	الفرع الثاني : أهداف التسيير الجبائي.
13	الفرع الثالث: مراحل التسيير الجبائي.
13	المطلب الثالث: ماهية الجباية البترولية؟

14	الفرع الأول: مفهوم و خصائص الجباية البترولية.
16	الفرع الثاني: الفصل بين الجباية البترولية و الجباية العادية.
17	المبحث الثاني : الممارسات الجبائية لدى المؤسسة البترولية.
17	المطلب الأول : الرقمنة لدى المؤسسات البترولية
17	الفرع الأول : الأنظمة الجبائية في التشريع الجزائري.
18	الفرع الثاني : أنواع أنظمة الإخضاع في النظام الجبائي الجزائري.
19	الفرع الثالث: الضرائب و الرسوم في أنظمة الإخضاع.
19	المطلب الثاني : أنواع الضرائب و التصريجات الجبائية في المؤسسة البترولية.
19	الفرع الأول: الضريبة على أرباح الشركات IBS
21	الفرع الثاني: الرسم على النشاط المهني TAP
26	الفرع الثالث: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG
33	الفرع الرابع: الرسم على القيمة المضافة TVA
34	المطلب الثالث: الانتقال من التصريجات الكلاسيكية إلى التصريجات الرقمية (الانتقال إلى الادارة الجبائية المعاصرة).
35	المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الموضوع.
35	المطلب الأول : الدراسات السابقة
35	الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية
41	الفرع الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

42	المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسة الحالية والسابقة.
44	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية في المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP	
46	تمهيد
47	المبحث الأول : تقديم عام عن المؤسسة وكيفية العمل ببرنامج جبايتك.
47	المطلب الأول: نظرة عامة عن مجمع المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP
47	الفرع الأول: النشأة التاريخية وتطور مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.
47	الفرع الثاني :مهام مؤسسة ENTP
48	الفرع الثالث : الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة
50	المطلب الثاني : كيفية العمل ببرنامج جبايتك Jibayatic.
54	المبحث الثاني : الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.
54	المطلب الأول : مجتمع و عينة الدراسة
55	المطلب الثاني : الأداة و الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.
55	الفرع الأول : أداة الدراسة .
55	الفرع الثاني : طرح أسئلة المقابلة و الأجوبة المحصلة.
57	المطلب الثالث : تحليل و مناقشة النتائج.
59	خلاصة الفصل
61	الخاتمة

65	المراجع
70	الملاحق
76	الفهرس